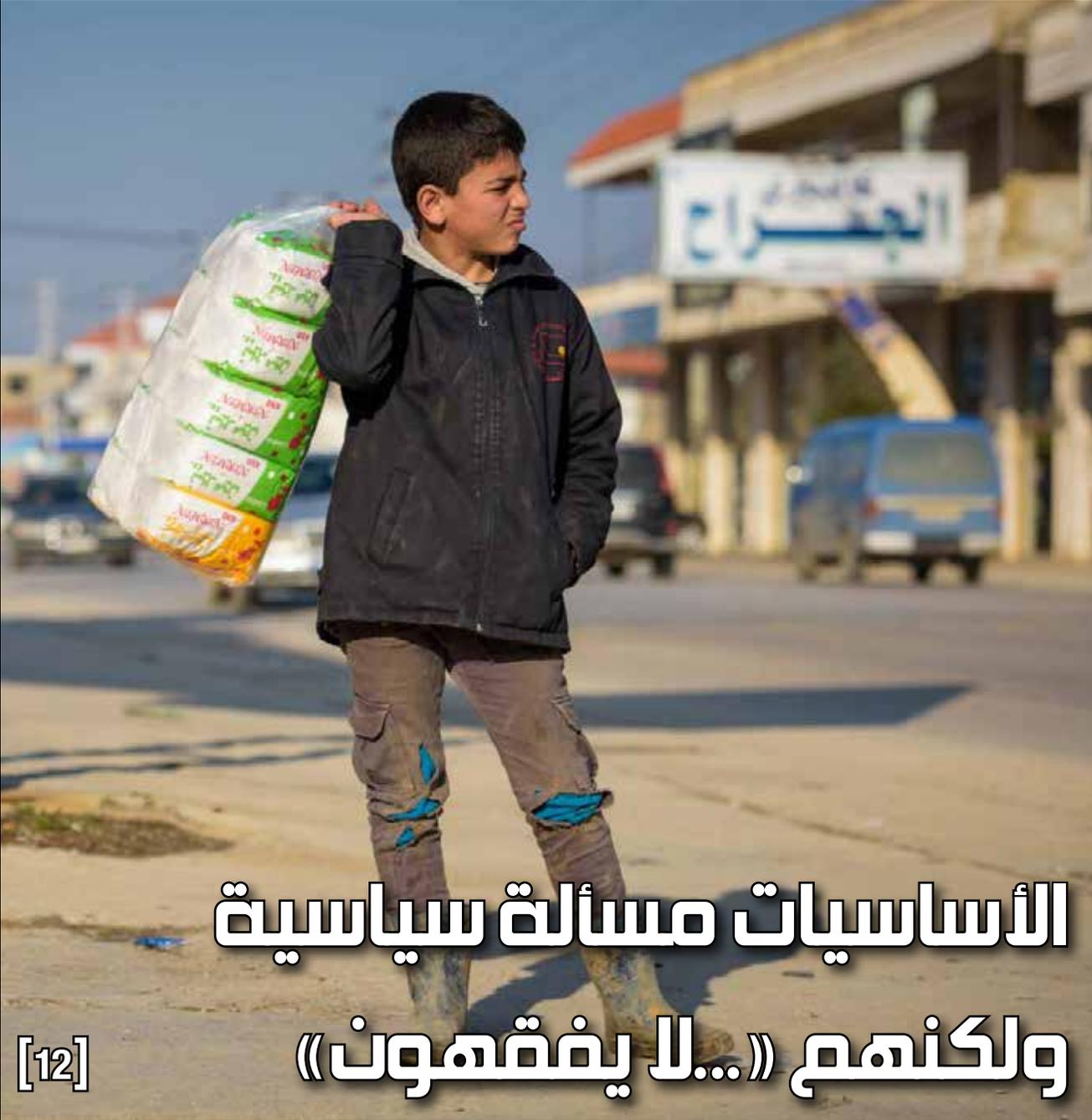




كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● العدد «50» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



الأساسيات مسألة سياسية ولكنهم «...لا يفقهون»

[12]

الافتتاحية

البهلوان الصهيوني سيقع ويكسر رقبتهم!

انضم النظام السوداني مؤخرًا إلى حظيرة «المطبوعين» العرب في حلقة جديدة من مسلسل هزلي لا تُهرج فيه الأنظمة العربية وحدها، بل ومعها المهرج «الإسرائيلي» المحكوم مثلها بالتراجع الكوني لمعلمهم الأمريكي...

أول ما ينبغي توضيحه، هو أن مصطلح «التطبيع» نفسه ليس أكثر من التغاف على حقيقة واحدة: يحاول الصهيوني عبر ما يسمى بالتطبيع أن يحقق سلماً ما عجز عن تحقيقه حرباً.

ما يقوله نتنياهو، من أن «اتفاقات السلام التي تعقدتها إسرائيل، تعدها من موقع القوة»، هو أيضاً التغاف تكمن وراءه الفكرة التالية: «تمكناً من تدمير سورية والعراق، ولذا فإن بقية الأنظمة الخائعة أصلاً قد أعلنت خنوعها».

إن الهدف البعيد وراء مختلف التسميات سواء «صفقة القرن» أو «التطبيع» أو «اتفاقات السلام»، ليس إلا شيئين أساسيين:

أولاً: إعداد العدة صهيونياً لعملية الإخلاء الشامل التي ستنفذها الولايات المتحدة من كامل المنطقة مرغمة بحكم أزمته العميقة.

ثانياً: أمل إيليس في متابعة واستكمال الدور الوظيفي لإسرائيل الصهيونية عبر سيطرة شاملة على كامل المنطقة الاقتصادية وسياسية، وضماً عبر سيطرة تشمل الكهرباء والماء والطرق والخ... «مشروع بيريز للشرق الأوسط».

أي إن «إسرائيل» تحلم باستكمال دورها «كدولة من دول الشمال الناهب، مزروعة في قلب الجنوب المنهوب»، وما يجري فعلياً ليس سلاماً بل محاكاة سلام هش سيسقط عند أول هزة قادمة..

فالشعوب العربية لن تستكين أمام هذه الموجة العابرة، وستحاسب حكماها الذين استنفدوا بشكل كامل أي رصيد يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة السياسية.

وحول المحاججات الفارغة التي يقدمها هؤلاء عن الفوائد الاقتصادية لـ«تطبيعهم»، يكفي أن ننظر في الأمثلة التاريخية الملموسة... وعلى سبيل المثال لا الحصر: ما الذي استفادته مصر اقتصادياً ومعيشياً بعد كامب ديفيد؟ أليست صحيحة بالكامل نبوءة أحمد فؤاد نجم حين قال: «ربحنا سينا وخسرنا مصر»؟

في السياق نفسه، وبما يتعلق بسورية، وبأوهام الصهاينة حول تحييد دورها، ينبغي التأكيد على الأمور التالية:

أولاً: لن تتأخر سورية عن استعادة دورها الإقليمي والوطني، وسيتم ذلك عبر استعادة الشعب السوري لحقه في تقرير مصيره، عبر التنفيذ الكامل للقرار 2254، لتكون كلمة الشعب السوري هي العليا... وهي كلمة لن تسر الصهيوني إطلاقاً.

ثانياً: قضية الجولان ليست قضية عقارية كما يسعى البعض للتمهيد من تحت ومن فوق الطاولة، بل هي قضية سياسية ووطنية مرتبطة بالقضية الفلسطينية ارتباطاً عضوياً، وكلاهما مرتبط بالتنفيذ الكامل للقرارات الدولية، وعلى رأسها القراران 242 و338. ثالثاً: تنفيذ هذين القرارين ليس مستحقاً فحسب، بل وجزءاً لا يتجزأ من تنفيذ 2254.

شؤون محلية



الأزمات المفتعلة
والحلول الرسمية

15

شؤون اقتصادية



طريق بضائع الترف
الأمريكية عبر الخليج «سالك»!

13

ملف «سورية 2020»



حول مشروع النظام
الداخلي للإرادة الشعبية

05

شؤون عمالية



الأجور قضية سياسية

02

الأجور قضية سياسية



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



المجلس العام للنقابات ومسؤولياته

أعلن عن موعد لاجتماع المجلس العام لنقابات العمال في سورية يومي الأحد والاثنين وقد تحضره الحكومة كما هي العادة المتعارف عليها في اجتماعات المجالس السابقة.

سينعقد المجلس في دورته الأولى بعد «الانتخابات» النقابية في الدورة الانتخابية الـ 27 التي جرت قبل جانحة كوروننا، وسينعقد مجلس النقابات وأمام الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية قضايا كبرى ومصيرية لنقاشها، واتخاذ المواقف الضرورية التي تعبر عن مصالح من تمثّلهم النقابات والمفترض أنها الحامي الحقيقي لتلك المصالح والحقوق.

التجربة الأنية التي تعيشها الطبقة العاملة وما تم صياغته من مواقف نقابية تجاه ما جرى اتخاذه من قرارات حكومية وغيرها، التي مست بشكل عميق مستوى معيشة العمال وعائلاتهم وحقوقهم الأخرى، مثل: مستوى أجورهم، يؤشر إلى ما يمكن اتخاذه من مواقف وقرارات في اجتماع المجلس القريب، حيث كان الصوت منخفضاً رغم هول الكارثة.

الكوادر النقابية الحاضرة للاجتماع ستطرح ما عندها كونها تتعرض مباشرة لمطالب من هم تحت، أي: لمطالب العمال في المعامل، ولا ندري هل ما ستطرحه يروق كثيراً لأصحاب العقد والربط وللجهات المختلفة الحاضرة للاجتماع وكيف سيتم الرد.

ستكون هناك تبريرات كثيرة تقدم في سياق الجلسات، وخاصة ردود أركان الحكومة الحاضرين كما جرت العادة في كل اجتماع مجلس، ليخرج المجلس بعدها بملخص يقدم للحكومة عن المطالب التي قدمت ويا دار ما دخلك شر.

إن الموقف المحوري الذي من المفترض أن تتمترس حوله النقابات هو: أجور العمال وضرورة زيادتها بما تكفل تأمين حاجات العمال وضرورياتهم من مأكّل وملبس وسكن وطبابة وغيرها، وما تم الإعلان عنه من قرارات ضريبية أو منحة تقدم للعمال ما هو إلا ذر الرماد في العيون، ولا يغير من واقع حال العمال بشيء، لأن الأسعار بارتفاعاتها الجنونية قد سبقتهم بخطوات كبيرة لا يمكن لأي تحسين - يجري وفقاً لما جرى - أن يبدد الثغرات بين الأجور والأسعار.

الأجور بواقعها الحالي غدت لا تكفي كفاف يوم العمال والفقراء عموماً، وحولتهم إلى متسولين على أبواب الجمعيات الخيرية ليحصلوا على ما يمكن من قوت يسندون به جوعهم الذي أوصلتهم إليه السياسات الحكومية.

الطبقة العاملة السورية والكوادر النقابية الواعية لمخاطر اللحظة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها شعبنا، لا بد لها من تحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري من كوارث مختلفة.

الأجور أكثر القضايا التي يجري تداولها في مواقع العمل وبين جميع العاملين بأجر، كون الأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حد بمعيشة العمال، وتأمين حاجاتهم الضرورية، التي من الممكن أن يستطيعوا تجديد قوة عملهم المنهكة بسبب قلّة الحيلة بين أيديهم حتى لو عملوا عملاً آخر إن تمكنوا من ذلك.

■ عادل ياسين

الموارد الضرورية

منذ فترة ليست بالقريبة يجري البحث في وسائل الإعلام المختلفة عن السبل التي تكفل زيادة الأجور، وما يجب على الحكومة القيام به لتحقيق ذلك، ولكن تلك المداولات والنقاشات كانت تصطدم بعائق كبير، وهو الموارد الضرورية لعملية الزيادة على الأجور المرغوبة، وخاصة تصاعد الحديد أكثر بعد أن قدمت الحكومة بيانها وربطت مسألة الزيادة بتوفر الإمكانات التي ستتوفر عندها، وانساق - على هذا المنوال - العديد من المحللين الاقتصاديين المتوافقين مع برنامج الحكومة، وما تطرحه من مبررات حول إمكانية الزيادة أو عدمها، حتى أنّ النقابات انجرت في طرحها إلى تلك المواقف، وبدأت تقول: الزيادة على الأجور مرتبطة بالموارد، ولكن يمكن تحسين متممات الأجور كإجراء يستعاض عنه بالزيادة المطلوبة وهي تعلم علم اليقين أن تحسين متممات الأجور غير ممكن في ظل شبه توقف للعملية الإنتاجية والصناعة في أسوأ حالاتها بسبب تعقيدات السياسات الحكومية تجاه الإقلاع بالصناعة

والدعم الضروري لتلك العملية، بما فيها الصناعات التي يقوم بها القطاع الخاص، حيث تعاني الأميين من السياسات الحكومية والتعقيدات المرتبطة بالتشغيل، مثل: غلاء المشتقات النفطية وتأمين المواد الأولية «والسلبطة» من جهات مختلفة على معامال القطاع الخاص، جميع تلك الأمور ترفع التكاليف وتجعل أصحاب المعامل يفكرون بطرق أخرى للحفاظ على رأس مالهم، وأولها البيع لتلك المنشآت، وبالتالي إخراج رؤوس الأموال إلى الخارج وهذا سيسبب ضررين كبيرين، أولاً: للاقتصاد الوطني بشكل عام، وثانياً: خسارة العمال لعملهم وانضمامهم إلى جيش العاطلين عن العمل.

تحسين الأجور

بالعودة إلى قضية الأجور التي تاكلت بفعل ارتفاع الأسعار الجنوني، فإن ما جرى طرحه مؤخراً من «تحسين» على الأجور لن يقدم ولن يؤخر في التدهور الحاصل على مستوى معيشة العمال، لأن الفائدة التي حصل عليها العمال جراء المراسيم الأخيرة عبر عنها وزير المالية حيث قال: «مرسوم رفع الحد الأدنى المعفى من

الضريبة يتيح زيادة بحدود 7000 ل.س على رواتب الفئة الأولى و5500 ل.س على رواتب الفئة الثانية» والدراسات الاقتصادية تؤكد أن وسطي المعيشة لأسرة من خمسة أشخاص تبلغ 660 ألف ليرة سورية، ولا ندري كيف سيستقيم هذا المبلغ الذي طرأ على الأجور مع المبلغ المعلن عن وسطي المعيشة، وكيف سيتدبر العمال وجميع العاملين بأجر أوضاعهم المعيشية مع تلك الفوارق الكبيرة بين الدخل والأسعار، مع العلم أن الأسعار قد ارتفعت بمجرد الإعلان عن احتمال زيادة على الأجور.

إن قضية الأجور قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعني: الموقف من التاهيين والمنهيين، فبقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقية من جيوب التاهيين، حيث هناك الموارد التي تمكن من زيادة حقيقية، يعني انخياراً واضحاً للتاهيين على حساب المنهيين، وهذا الواقع يدركه العمال تماماً بحسهم الطبقي، ويعملهم الفعلي خلف الآلات، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب، ولكن له مسار آخر سيذهبون إليه في اللحظة التي تكون مواتية لنهائهم.



قدمت الحكومة

بيانها وربطت مسألة

الزيادة بتوفر الإمكانيات

التي ستتوفر عندها،

وانساق العديد من

المحللين الاقتصاديين

المتوافقين مع برنامج

الحكومة

مؤشر المسح العالمي لحقوق العمال



تشير البيانات والإحصاءات الصادرة عن المراكز العمالية وغيرها من المراكز إلى تصاعد حدة الانتهاكات بحق الطبقة العاملة، بما فيها حقها بالعمل، حيث تشير تلك البيانات إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل، أو طالبي المساعدات نتيجة إيقافهم عن العمل بسبب جائحة كورونا، وتقدر تلك الأعداد سواء في أمريكا، أو في الدول الأوروبية، أو في الدول الأخرى بمئات الألوف، وهذا يظهر من حجم المشاركة العمالية في المظاهرات والاحتجاجات على أوضاعهم التي أوصلتهم إليها آلة النهب الإمبريالية، التي تعمقت في ظل أزمته المستعصية والعميقة، حيث يدفع العمال وعموم الفقراء الضريبة الكبرى نتيجة النهب العالي لحقوقهم.

الأرقام المنشورة في المسح المقدم من اتحاد النقابات العالمي يشير إلى ما وصلت إليه الطبقة العاملة من أوضاع معيشية وانتهاك لحقوقها الديمقراطية، والرد الطبيعي من قبل العمال وتنظيماتهم هو المواجهة والصراع مع آلة النهب، إلى أن تتحقق الأهداف باجتماع هذا النظام الإمبريالي المتوحش.

مؤشر المسح العالمي لحقوق العمال الصادر عن الاتحاد العالمي للنقابات للعام 2020.

يشير إلى أعلى ارتفاع في انتهاكات حقوق العمال منذ سبع سنوات. ومما جاء في البيان الصادر عن الاتحاد الدولي للنقابات يوم 2020/6/18:

بينما نتطلع إلى التعافي وبناء اقتصادات مرنة، فإن مؤشر 2020 للحقوق العالمية الصادر عن الاتحاد الدولي للنقابات هو معيار، سنخضع الحكومات وأرباب العمل للمساءلة تجاهه.

إذا لم تكن نتائج مؤشر الحقوق صادمة بما يكفي، فنحن نشهد بالفعل أن بعض البلدان تأخذ الأمور أكثر حدة تحت غطاء إجراءات

معالجة جائحة الفيروس التاجي، فإنهم يطورون أجنداتهم ضد حقوق العمال. يجب أن يتوقف هذا ويتراجع.

يكشف مؤشر الحقوق العالمية عن انهيار في العقد الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل مع العاملين. هناك اتجاه لتقييد حقوق العمل من خلال انتهاكات للمفاوضة الجماعية، وحجب الحق في الإضراب واستبعاد العمال من النقابات.

لكن مؤشر الحقوق ليس مجرد قائمة من الانتهاكات. إنه صورة صارخة للعجز في الحقوق الذي نحتاج إلى معالجته، بينما نبني

النموذج الاقتصادي الجديد الذي يحتاجه العالم أثناء تعافيه من جائحة Covid-19. يجب أن يكون اقتصاداً عالمياً مرناً مبنياً على عقد اجتماعي جديد: التزام جديد بحقوق العمال، وتجديد الاستثمار في الامتثال وسيادة القانون، وأساس الديمقراطية في مكان العمل.

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسوأ منطقة في العالم بالنسبة للعمال والتعامل مع حقوقهم، منذ سبع سنوات متتالية، بسبب استمرار انعدام الأمن والصراع في فلسطين وسورية واليمن وليبيا، إلى جانب

المنطقة الأكثر تراجعاً لتمثيل العمال واتحادهم. حقوق أسوأ عشر دول للعاملين في 2020 هي:

بنجلاديش والبرازيل وكولومبيا ومصر وهندوراس والهند وكازاخستان والفلبين وتركيا وزيمبابوي.

يصنف الإصدار السابع من مؤشر الاتحاد العالمي للنقابات، الذي يشمل معطيات عن حقوق العمال في 144 دولة حسب درجة احترام حقوق العمال. تشمل النتائج الرئيسية ما يلي:

في 85% من البلدان انتهكت حق الإضراب.

انتهكت 80% من البلدان الحق في المساواة الجماعية. ازداد عدد البلدان التي أعاققت تسجيل النقابات.

دخلت ثلاث دول جديدة في قائمة الدول العشر الأسوأ بالنسبة للعمال («مصر وهندوراس والهند»).

ارتفع عدد الدول التي رفضت أو قيدت حرية التعبير من 54 في 2019 إلى 56 في 2020.

تعرض العمال للعنف في 51 دولة. لم يكن للعمال وصول أو مقيدي الوصول إلى العدالة في 72% من البلدان.

تعرض العمال لاعتقالات واحتجاز تعسفي في 61 دولة.

الطبقة العاملة



الأردن - قروض للمطاعم

طالبت النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهنة الحرة يوم 20 تشرين الأول محافظ البنك المركزي باستمرار بمنح قطاع المطاعم قروضاً حسنة حتى نهاية العام الحالي. وأوضحت النقابة في كتاب وجهه رئيسها، إلى محافظ البنك المركزي، أن ذلك يأتي حرصاً على استمرارية عمل المطاعم، ومنحها الفرصة الكافية للوفاء بالتزاماتها ودفع رواتب موظفيها. وبيّنت النقابة أن قطاع المطاعم من أكبر القطاعات التي تشغل العمال، وقد تكبدت خسائر فادحة جراء التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا وقرارات الإغلاق المستمرة، مشيراً إلى أن ذلك يساهم بقدرة القطاع على الحفاظ على الأيدي العاملة وخفض معدلات البطالة.



المغرب - وقفة احتجاجية

نظم العشرات من عمال مطار فاس سايس بالمغرب وقفة احتجاجية، يوم 20 تشرين الأول اعتراضاً على ما أسماه القرارات التعسفية للشركة، وحسب بيان للمكتب النقابي الموحد، التابع للواء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، فإن هذه الوقفة تأتي كرد فعل على قرارات إدارة شركة، المحاربة والمضيقة للعمل النقابي. وأضاف البيان: إن الاحتجاج يأتي أيضاً كرد فعل على إقدام الشركة على طرد عضو المكتب النقابي، وتقليص الأجور، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العمال جراء الجائحة. واستنكرت الكونفدرالية، في بيانها إصرار إدارة الشركة على إغلاق باب الحوار مع العمال، وطالبت بإرجاع عضو المكتب النقابي المطرود للعمل، وهو ما قالت النقابة أنها ستتردد عليه بفعاليات تضالوية.



تركيا - الإضراب حق نقابي

دخلت نقابة عمال الخدمات العامة في ولاية «كارتال»، إضراباً مفتوحاً عن العمل يوم 20 تشرين الأول حيث قرر 83 عاملاً يعملون في مختلف وحدات بلدية كارتال، الإضراب، بسبب عدم رفع رواتبهم بشكل كاف. كما أشارت النقابة إلى أنها بدأت الإضراب نتيجة فشل التوصل إلى صيغة تفاوضية مرضية للعمال خلال اجتماعات الاتحاد العمالي العام والبلدية. من جانبه قال المتحدث باسم النقابة العامة للعمال: إن الأزمة هي تجاهل البلدية بولاية كارتال لصراف عائد إنتاج الخدمة الذي تنتجه. وأشار إلى أن الإضراب حق نقابي مشروع كفه القانون إذا لم تنجح مساعي الحل المباشر مع البلدية في حصولنا على حقوقنا كاملة برفع الرواتب التي نستحقها.



اليونان - إضراب عام

نظم موظفو القطاع العام في العاصمة اليونانية أثينا، يوم 15 تشرين الأول، إضراباً عن العمل لمدة يوم واحد فقط، احتجاجاً على سياسات الضمان الاقتصادي والاجتماعي للحكومة، حيث دعا إلى الإضراب اتحاد موظفي القطاع العام، ونقابة المعلمين، وذلك وفقاً لما نشرته وسائل الإعلام، وعلى إثر الإضراب توقفت خدمات المترو والترام والحافلات في كل أنحاء العاصمة أثينا، بسبب مشاركة عمال النقل العام والصحة في الإضراب، وواصلت المستشفيات الحكومية تقديم الخدمات في أقسام الطوارئ فقط. كما شهدت الرحلات الجوية الداخلية والدولية اضطرابات بسبب مشاركة موظفي منظمة الطيران المدني بالإضراب. وعلى الصعيد نفسه، أوقفت الشرطة 10 أشخاص، بعد صدها مسيرة كانت في طريقها إلى البرلمان.

ميثاق أثينا /2/



تنشر «قاسيون» القسم الثاني من ميثاق أثينا الذي يحدد بشكل واضح انعكاس الأزمة الرأسمالية على مصالح وحقوق العمال، ويوضح بشكل خاص طرق المجابهة مع القوى الرأسمالية، وأن لدى الطبقة العاملة فرصة تاريخية للخلاص من وحش الرأسمالية عبر وحدة الطبقة العاملة وتصعيد نضالها في مواجهة العدو الإمبريالي بكافة الأشكال الكفاحية، وهذا هو طريق الخلاص على طريق تعميق أزمة الرأسمالية وصولاً إلى الإطاحة بها نهائياً.

■ نبيل عكام

في الفصل الثاني من الميثاق، والذي جاء تحت عنوان مشاكل العمل الحادة، تحدث عن العديد من القضايا المهمة التي يعاني منها البشر، وبالأخص الطبقة العاملة، وضرورة العمل والكفاح لمعالجتها من قبل النقابات العمالية والتي منها مشكلة البطالة، وهي المشكلة الأكبر التي تعاني منها الطبقة العاملة على مستوى العالم. فهي ما زالت تتسع وتتضخم نسبياً، وخاصة من أواخر القرن الماضي بشكل مستمر، رغم إخفاء العديد من الدول السجلات الحقيقية لهذه النسب في بلدانها كما يحصل في بلادنا، فالبطالة هي ظاهرة متأصلة في الرأسمالية كما عبر عنها الميثاق في الفصل الأول منه.

يؤكد الميثاق: أنه من واجب النقابات مطالبة الحكومات بدعم العاطلين عن العمل وخاصة الشباب، وتقديم الدعم الكافي لكبار السن من خلال تأمين طبي كاف لكل العاطلين عن العمل. فالبطالة لا يمكن أن تتخفف إلا بتأمين الاستثمارات للعمل الحي.

علاقات العمل

منذ تسعينات القرن الماضي بدأ استبدال الوظيفة الدائمة بالوظيفة الجزئية أو المؤقتة، واستبدال ساعات العمل المنتظمة بالعمل طول اليوم دون إضافي، وربط المكافآت أو الحوافز بمعدل إنتاج العامل الذي تم رفعه إلى حدود أعلى من طاقة العمال، كما كان ذلك في العصور الوسطى، وأجبر العمال على العمل لعدة شهور دون أجر، وخاصة المهاجرين واللاجئين منهم. ويناضل الاتحاد العالمي لنقابات العمال لتأمين عمل كامل ودائم ومستقر، وبطالب بـ 35 ساعة عمل في الأسبوع بمعدل سبع ساعات عمل يومياً وعطلة يومين بأجر أفضل، ورواتب كافية.

الاتفاقيات الجماعية

تحدث الميثاق انه هناك العديد من الدول ليس لديها اتفاقيات مفاوضة جماعية كما هو واضح في بلادنا، وهناك دول أخرى لديها اتفاقيات جماعية، ولكنها لا تطبق من قبل الحكومات وأصحاب العمل، وتقدم للعمال أجوراً منخفضة لا تتناسب مع الواقع المعاشي، ويؤكد الميثاق: أن «اتفاقيات العمل الجماعية هي مطلب أولي، وأساس وجوهري، لبعض من حاجات العمال لكي يعيدوا إنتاج قوتهم العاملة، نحن نعارض الاتفاقيات الفردية، ونعمل لنلغي اتفاقيات الاستغلال» الاتحاد العالمي لنقابات العمال يقوم بدعم الاتفاقيات الجماعية من خلال المفاوضات الجماعية الحرة، فعلى النقابات المحلية في البلدان أن تعمل على تحديد ساعات العمل، والحد الأدنى للأجور والرواتب، وأن تكون محددة ضمن اتفاقية العمل الجماعية. «إن كل عامل بمفرده

هو أضعف في مقاومة استغلال رب العمل، من ناحية أخرى عندما يتوصل العمال إلى اتفاقية بشكل جماعي يكونون أقوى».

الضمان الاجتماعي

يعتبر الضمان الاجتماعي من المطالب الأكثر أهمية والتي تحققت للطبقة العاملة من خلال نضالاتها المستمرة في العديد من البلدان، خلال القرنين التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين.

ففي تسعينات القرن الماضي قام الرأسمال بهجومه المضاد الكبير على حقوق ومكاسب الضمان الاجتماعي للطبقة العاملة، حيث أصبحت الصحة سلعة، والأدوية ازداد غلاؤها، وقام برفع سن التقاعد وتخفيض الرواتب التقاعدية من خلال خفض القدرة الشرائية لهذه الرواتب، وازدادت الضرائب على الناس، كما في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها من الدول المختلفة، وفي بلادنا يتم تهريب العمال من مظلة التأمينات الاجتماعية أو تسجيلهم بخلاف رواتبهم الحقيقية، والتي هي أيضاً دون الحد الأدنى للمعيشة.

مع التقدم السريع للعلم والتكنولوجيا، الاتحاد العالمي لنقابات العمال يطالب بوجود نظام ضمان اجتماعي عام إلزامي في كل بلد، تضمن فيه رعاية طبية مجانية، خفض سن التقاعد وزيادة الرواتب التقاعدية حتى يستطيع العمال العيش بكرامة بعد تقاعدهم. ومن جهة التعليم يؤكد الميثاق: أنه «من الضروري أن تفرض الطبقة العاملة تقيماً عاماً إلزامياً مجاناً ونوعياً، وفقاً لحاجات الشعب والطبقة العاملة».

الخصخصة

العديد من البلدان تقوم بعملية الخصخصة لقطاعات مهمة وأساسية لقطاع الدولة تحت بإفراط عدة، حيث من خلال الخصخصة يتم

نهب الثروة المنتجة ومصادرها في البلاد، وتسيطر عليها قوى النهب والفساد الكبير، ويفقد العمال حقوقهم الاجتماعية والمعيشية والقانونية، ويؤكد الاتحاد العالمي لنقابات العمال من خلال هذا الميثاق: أن «القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، مثل: الطاقة، والاتصالات والصحة، التعليم، النقل... وغيرها من القطاعات السيادية يجب أن تكون للحكومة، وليست لشركات خاصة أو أفراد، ويجب أن تعمل الدولة وفقاً لحاجات الناس». فالخصخصة تزيد من نسب البطالة، وتؤدي إلى تركيز الاستغلال على حساب مصالح العمال لتحقق أرباحاً لصوعية لهذه الشركات أو الأفراد.

الصحة والسلامة المهنية

بحسب وثائق منظمة العمل الدولية، يفقد كل عام أكثر من مليوني عامل حياتهم لأسباب تتعلق بالعمل، وسجلت ووثائقها ما يزيد عن 270 مليون حادثة عمل سنوياً، وما يزال عدد الوفيات نتيجة الأمراض المهنية وعدد المعوقين بازدياد مستمر. ويعود ذلك لعدم اتخاذ أرباب العمل والحكومات الإجراءات الضرورية واللازمة للأمن الصناعي، الصحية والمهنية في أماكن العمل بغية المزيد من الأرباح والاستغلال للعمال. ويطلب الميثاق بضرورة إيجاد نظام صحي عام عالمي نوعي ومجاني في كل بلد يلبي كامل حاجات الناس.

حريات حقوق اتحاد العمال

نوه الميثاق أنه هناك في بعض بلدان من العالم ضمن الحركة النقابية العالمية قيادات في اتحادات النقابات العمالية تتم رشوتهم إما من قبل الحكومات أو من أرباب العمل، وهذا يساهم في الحد من العمل النقابي وعرقلته، وأفقدت تلك النقابات استقلاليتها وحريتها، ويجب أن نعترف بأن هؤلاء قادة الاتحادات لا يمكنهم السير باتجاه الاستجابة

لمطالب وحقوق الجماهير العمالية، أو أنهم يستطيعون قيادة النضال الطبقي. إن الاتحاد العالمي لنقابات العمال في نضال مستمر، من أجل نقابات مستقلة، وحرية في قراراتها ومن أجل الحريات الديمقراطية لكل العمال، ويدعو إلى جبهة موحدة من الطبقة العاملة للكفاح ضد الاستغلال.

إن الأزمة التي تعصف بالنظام الرأسمالي اليوم تشكل فرصة مهمة للطبقة العاملة والحركة النقابية لإدراك قوتها، وتنظيم كفاحها الخاص، ومن أجل الخلاص من الاستغلال والاضطهاد إنها فرصتها التاريخية للحد من النظام الرأسمالي، إن الحركة النقابية يجب أن تكون المحرك الأساس، وأن الشرط الرئيس لذلك هو تغيير الوضع في الحركة العمالية وتخليصها من القوى الإصلاحية والانتهازية المهادنة لأرباب العمل، سواء في الدولة أو القطاع الخاص.

خلاصة القول

الأزمة الاقتصادية الرأسمالية اليوم لم تكن أمراً غير متوقع وهي ليست الأولى، وربما تكون الأكثر تدميراً لقوة العمل، وإن استطاعت الرأسمالية التغلب على الأزمة الراهنة فسوف لن يكون وضعها إلا ضعيفاً وسيهيئ الظروف لأزمة جديدة أكثر عمقاً تتبئ بزوالها.

الحركة النقابية لا تستطيع أن تحقق أية حقوق للعمال والفئات الشعبية، إذا حددت عملها بالعمل الإصلاحي والتهادن مع قوى رأس المال، ولم تقم بالنضال الذي يسعى إلى تحطيم قوة الرأسمال في كل بلد، وبمعنى آخر يجب على الحركة النقابية أن تتحمل كامل المسؤولية اتجاه من تمثلهم، وتقاوم كل الأصوات التي تريد جر الحركة النقابية إلى الورا، وتتعاون مع تلك القوى التي تناضل من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية للطبقة العاملة.

ملحوظات أولية حول مشروع النظام الداخلي لحزب الإرادة الشعبية



في إطار النقاش العام الجاري حول مشروع النظام الداخلي لحزب الإرادة الشعبية تحضيراً للمؤتمر العام القادم للحزب، أشارك هنا بعض الملحوظات والمقترحات الأولية التي أرى أن النقاش فيها من شأنه أن يساهم في تطوير العمل التنظيمي للحزب بما يساعده على لعب دوره الوظيفي المحدد في البرنامج بـ«بناء الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين».

■ سالم عثمان

ملاحظات عامة

حول الملحوظات التي تتعلق بالشكل، أعتقد أولاً أنه من الضروري مراعاة العديد من الجوانب والعبارات التي جرى تكرارها في كل من مشروع برنامج الحزب ومشروع نظامه الداخلي، بحيث يجري ضبط هذا التكرار والحفاظ على ما هو ضروري منه فقط. وبهذا المعنى، لا بد من ضبط تعريف حزب الإرادة الشعبية الذي ورد بصيغ ثلاث «في مقدمة مشروع البرنامج، وفي فقرة «الحزب» من مشروع البرنامج، وفي مقدمة مشروع النظام الداخلي»، وصحيح أن الصيغ الثلاث المذكورة لا تتناقض فيما بينها، لكني لا أرى مبرراً لهذا التكرار في حال كان بالإمكان ضبط تعريف الحزب، وتحديد دوره الوظيفي، ومرجعياته الفكرية في فقرة واحدة فقط.

وثانياً: من المعروف أن من سيقراً مشروع البرنامج أو مشروع النظام الداخلي هم في الغالب من الأشخاص الذين لم يسبق لهم الاطلاع على عدد كبير من المصطلحات الواردة فيهما، وبالنظر إلى صعوبة استبدال المصطلحات، واستحالة ذلك في كثير من المواضيع، يمكننا أن نضيف إشارات مرجعية

في أسفل الصفحات «ويمكن الاستعاضة عن ذلك في النسخة الإلكترونية بوضع رابط تشعبي (Hyperlink)»، أو أن نضع ملحقاً بالتعريفات بحيث نحيل القارئ إلى المصادر التي تمكنه من الاطلاع على تفاصيل شرح مصطلح أو فكرة ما.

ثالثاً: لا بد من تفسير فكرة «استعادة الدور الوظيفي للحزب» بشكل واضح، مع ذكر مختصر لتاريخ وظروف نشوء حزب الإرادة الشعبية، أو الإحالة إلى المصدر الذي ينتج للقارئ أن يطلع على ظروف تأسيس حزب الإرادة حسب رواية الحزب ذاته، وليس الدخول في دوامة النتائج التي تعرضها محركات البحث الإلكتروني.

حول المركزية الديمقراطية ومبادئها

في النظام الداخلي لحزب الإرادة الشعبية وردت عبارة «يتبنى الحزب مبدأ المركزية الديمقراطية في التنظيم»، دون أية إشارة إلى ما يعنيه هذا المبدأ. علماً أن جزءاً من تفسيره كان قد ورد في فقرة «الحزب» من مشروع البرنامج. وهنا أقترح ما يلي: أولاً: نقل شرح مبدأ المركزية الديمقراطية الوارد في فقرة «الحزب» في مشروع البرنامج إلى مشروع النظام الداخلي. ثانياً: التوسع قليلاً في شرح مبادئ المركزية الديمقراطية ومحاوله

الإجابة عن بعض الأسئلة المنطقية التي يمكن أن تحضر إلى ذهن القارئ: «مثلاً: لماذا يجب أن تلتزم الأقلية بقرارات الأكثرية؟ وما الذي تعنيه ديمقراطية انتخاب القيادات على مختلف المستويات؟».

شروط العضوية: الناشط والمؤيد

رغم أن مشروع النظام الداخلي للحزب كان واضحاً إلى حد بعيد في تحديد الفارق بين العضو الناشط والعضو المؤيد، إلا أن تطبيق هذه الفكرة «التي تعتبر بوابة مهمة لتسهيل العمل التنظيمي» لا تزال تواجه بعض الصعوبات، وهنا أقترح ما يلي: أولاً: ينبغي توضيح الفرق بشكل أكبر بين العضو الناشط والعضو المؤيد، والتوسع قليلاً في شرح الشرط الثالث من شروط العضوية «الانضمام إلى إحدى الهيئات المكونة للحزب»، وهل هذا الشرط كيفي؟ بمعنى آخر: هل يحدد الشخص المنتسب حديثاً للحزب إن كان يريد أن ينضم إلى إحدى الهيئات المكونة للحزب؟ أم أن لجنة الدائرة أو المحافظة هي من تحدد إن كان هذا العضو أو ذلك صالحاً ليكون عضواً ناشطاً أم لا؟

ثانياً: هناك بعض اللبس في التفريق بين العضو الناشط والعضو المؤيد، ويعود ذلك برأيي إلى أن اللبس حاضر أيضاً في نص مشروع النظام الداخلي. ففي حين يؤكد الفصل الأول الذي يحمل اسم «العضوية» أن شروط العضو المؤيد هي «الموافقة على برنامج الحزب، والمشاركة في نشاطاته» و«تقديم دعم مالي...»، ويسقط الشرط الثالث «الانضمام إلى إحدى الهيئات المكونة للحزب» والذي يعتبر الشرط الذي يميز المؤيد عن الناشط، نرى أن هناك ذكراً

«مجموعة المؤيدين» في الفصل الثاني الذي يحمل اسم «الهيئات المكونة لحزب الإرادة الشعبية».

بالإضافة إلى ذلك، لا بد من ذكر آلية الانتقال من عضو مؤيد إلى عضو ناشط أو بالعكس، من يقرر ذلك؟ وهل يتم ذلك بطلب من المنتسب إلى الحزب، أم تقرر الهيئة المعنية «وهي لجنة المحافظة حسب مشروع النظام الداخلي»؟

حول المالية والعقوبات

فيما يرتبط بالشأن المالي والجانب المتعلق بالعقوبات، أولاً: لا بد من رفع الحد الأدنى للمالية الوارد في شروط العضو الناشط للطلاب، ومن ليس لهم دخل «100 ليرة»، وأقترح رفعه لـ «1000 ليرة». ثانياً: أعتقد أنه ينبغي استبدال الفقرة الثانية من شروط العضو المؤيد «والتي تقول: تقديم دعم مالي وفق نظام خاص يقره مجلس الحزب المركزي» ووضع هذا النظام الخاص للدعم المالي مباشرة في الفقرة ذاتها، وذلك بعد إقرارها من المجلس.

ثالثاً: أقترح إضافة فقرة تحدد ما الذي ينجم عن توقف العضو الناشط أو المؤيد لفترة زمنية محددة عن دفع الاشتراك المالي، أو الانقطاع عن ممارسة العمل الحزبي، وفي هذا الصدد أعتقد أن الموضوع لا ينبغي أن يظل مفتوحاً هكذا، وينبغي ضبطه بضوابط قانونية يحسمها النظام الداخلي، أخذاً بعين الاعتبار الحالات المبررة لهذا الانقطاع. رابعاً: في فقرة العقوبات، أعتقد أنه من الضروري ذكر الأسباب الموجبة لكل درجة من درجات العقوبات، «كربطها بالالتزام بمبدأ المركزية الديمقراطية مثلاً».

هناك بعض اللبس في التفريق بين العضو الناشط والعضو المؤيد ويعود ذلك إلى أن اللبس حاضر أيضاً في نص مشروع النظام الداخلي

السؤال هو «متى» وليس «هل»... الولايات المتحدة



استقرارها داخلياً. ويرجع ذلك بشكل أساس إلى السياسة الأمريكية التي جعلت سيطرتها الداخلية و«الاستقرار» فيها على مدى عقود، مرتبطين بدورها الدولي، وبالتحديد بحجم النهب الدولي الذي تمارسه.

داخل الولايات المتحدة

داخلياً، تتعكس العزلة في التحرك نحو دولة تبدو أكثر فأكثر كدولة بوليسية صافية. في مقال حول فوبيا الشيوعية في الولايات المتحدة... أبعاد أخرى، تطرق زميلي سعد صائب إلى سعي الولايات المتحدة الاضطراري «إضافة إلى دول غربية أخرى»، وفي سياق الحرب الباردة والتنافس مع النموذج السوفييتي، إلى تأسيس نظام، كان للدولة دور كبير فيه ضمن الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

بدأ ذلك بالتغير بعد الستينات؛ حيث بدأ الاتحاد السوفييتي يعاني من التراجع، وبدأت الدولة في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، في التخلي ببطء عن دورها في السوق ودورها الاجتماعي لمصلحة الشركات العابرة للقارات والمتعددة القوميات، بحجة «تعزيز حرية السوق». ووصل هذا التخلي إلى دور الدولة الاجتماعي إلى حدوده القصوى مع المرحلة النيوليبرالية مطلع الثمانينات.

أصبحت الدولة أقل اهتماماً بمجمل السكان ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي وتنميتهم، وأصبح دور الدولة الرأسمالية حامياً للشركات والأموال الضخمة بشكل علني ووقح «بعد أن كان كذلك دائماً، ولكن بشكل ملطّف»؛ الأمر الذي أسهم في تسارع تركز الثروة. هذا بدوره، أعاد جهاز الدولة مرة أخرى إلى الواجهة، بوصفها حامياً لثروة القلة بمختلف الوسائل، القانونية والعسكرية والأمنية... أي إننا يمكن أن نرصد مما بعد الكساد العظيم 1929، ثلاثة أنماط أساسية متعاقبة للدولة في الغرب، جميعها تخدم - وفقاً لكل مرحلة تاريخية - النخبة الرأسمالية: «أولاً: الدولة التي تتدخل في السوق لمعالجة أزماته وتلعب دوراً اجتماعياً. ثانياً: الدولة المنسحبة من المشهد،

قراءة المشهد في الولايات المتحدة، في سياق ما يمكن توقعه من الرأسمالية في إطار أزماتها، وكذلك في سياق الأحداث الجارية على مستوى البنية الاجتماعية الاقتصادية، تكشف أن الاتجاه الواضح هو نحو تعمق الفوضى وتصاعد الصراع... والمسألة لم تعد حول «هل» سيحصل ذلك، بل «متى» سيحصل، وبأية درجة من القسوة...

ريم عيسى

في مقالات سابقة، استعرضنا مؤشرات عديدة على توسع عزلة الولايات المتحدة ضمن المسرح العالمي، الأمر الذي يجد تعبيراته في العلاقات الخارجية لواشنطن، بل وداخلها أيضاً. هذه العزلة هي في أن معاً، سبب من أسباب التحول الهائل الجاري على الساحة العالمية، ولكنها بالدرجة الأولى: مجرد عرض من أعراض هذا التحول.

على المستوى الدولي

تتجلى عزلة واشنطن بأشكال عديدة؛ بما في ذلك الابتعاد التدريجي ل«أصدقائها» «الغرب» عنها، وكذلك في سلوك حكومات «تابعة» تاريخياً تجري الإطاحة بها من شعوبها، أو أنها تحاول التكيف، الذي باتت معادلتها الأساسية: «كلما ابتعدت عن الولايات المتحدة بشكل أسرع، كلما زادت فرص نجاحها»... الأنظمة التي تحاول التكيف شرعت في تحويل «أسواقها» نحو نمط مختلف من العلاقات الاقتصادية الدولية مع «شركاء آخرين»، وبدأ الدولار في الانهيار كعملة عالمية من خلال استبداله بعملة أخرى، بما في ذلك العملات الإلكترونية... هذه العزلة المتزايدة بدأت بالانعكاس فعلاً على الشؤون الداخلية للولايات المتحدة، وخاصة في الشأن الاقتصادي الذي سنناقشه بمزيد من التفصيل أدناه.

يبدو أن القانون الثابت في المسألة هو: أن كل تقليص للدور الدولي للولايات المتحدة، سوف تجري محاولة تعويضه عن طريق إجراءات أكثر قسوة في الداخل؛ حيث البيئة غير مستقرة، وعدم الاستقرار يتناسب طردياً مع تقليص الدور الخارجي؛ أي: إنه كلما زادت عزلة الولايات المتحدة دولياً، كلما زاد عدم

مما جرى في تاريخ الولايات المتحدة نفسه»، والأصوات التي تتحدى النظام تتصاعد وتطالب بالتفسيرات والمساءلة والتغيير.

ليس بشكل غير متوقع، لجأت حكومة الولايات المتحدة وخلفها «النخبة» إلى زيادة استخدام «القبضة الحديدية» وإن لم يكن ذلك بشكل صارخ، ولكن في بعض الحالات، تم فرض حظر تجول من الطراز العسكري، وتمت تعبئة الحرس الوطني في عدة مدن أمريكية، وحتى المركبات المدرعة التي كانت تسير في المدن - كان هذا الأبرز في مينيابوليس، المدينة التي قتل رجال الشرطة فيها جورج فلويد.

هذه أشياء لم تعد الغالبية العظمى من الأمريكيين - خلال ثلاثة أجيال متتالية - على رؤيتها. اجتاحت المظاهرات أجزاء كبيرة من الولايات المتحدة، وتشكلت حتى بعض الميليشيات في بعض المدن، وهو الأمر الذي كان ينبغي أن يقلق الحكومة الأمريكية بالفعل.

هذه «القبضة الحديدية» للدولة هي واحدة من أخطر سمات الولايات المتحدة اليوم، وقد تناولتها مؤخراً منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك حتى منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير لها في 30 أيلول 2020 حول الوحشية المذهبية للشرطة في الولايات المتحدة. كما تناولت منظمة العفو الدولية هذه القضية مؤخراً في تقرير صدر في 23 تشرين الأول 2020 بعنوان خسارة السلام: إخفاقات الشرطة الأمريكية في حماية المتظاهرين من العنف.

إلى ماذا يمكن أن يؤدي كل هذا؟

كل المؤشرات المبينة على التجارب السابقة والتاريخية، ناهيك عن تزايد وحشية الشرطة والعنف في الولايات المتحدة بين الأمريكيين أنفسهم، وبين الدولة والشعب، كل هذا يشير إلى حرب داخلية وشيكة. السؤال الآن لم يعد «هل

ولكن المشتغلة من خلف الكواليس لمصلحة الشركات الكبرى، وثالثاً: الدولة البوليسية العلنية المتدخلية قانونياً وأمنياً وعسكرياً لمصلحة الشركات الكبرى».

هذا التحول في دور الدولة في الغرب عموماً، وفي الولايات المتحدة خصوصاً، جعل أغلبية الأمريكيين يدركون بشكل متزايد أن «الحلم الأمريكي»، لم يعد هدفاً بعيد المنال فحسب، بل وأصبح أسطورة منذ عام 2008 على الأقل.

جرى ذلك جنباً إلى جنب مع العزلة الأمريكية، التي تمثلت بالدرجة الأولى في تناقص قدرة الولايات المتحدة على استغلال سكان البلدان الأخرى، الاستغلال الذي كان وسيلتها لتوفير مستوى معيشي معين باذخ الاستهلاك بشكل غير مسبوق تاريخياً.

نظراً لتراجع المستوى المعيشي لعدد أكبر من الأمريكيين على مدار العقد الماضي «مع ذروة متفجرة في عام 2008»، واستمرار الانخفاض أكثر خلال السنوات القليلة الماضية، وخلال أزمة COVID-19، بدأ الأمريكيون في البحث عن إجابات. ترافق ذلك مع صعود التيارات العنصرية، وتيارات «سيادة الأبيض»، وترافق ذلك مع زيادة وضوح وحشية الشرطة، لا سيما في المناطق الفقيرة، والتي «تصادف» أن تكون في الغالب من السود، أو من أصحاب الأصول الأمريكية اللاتينية، والمكسيكية خاصة، ولكن بشكل خاص من الأمريكيين السود، مما أدى إلى ظهور حركة BLM «حياة السود مهمة».

هذه ليست سوى بعض العوامل الرئيسية التي دفعت الأمريكيين إلى التشكيك لا في «الإدارة الأمريكية» القائمة فحسب، بل في النظام الرأسمالي ككل. وبدأ عدد أكبر من الأمريكيين في انتقاد واسع للسياسات والإجراءات الأمريكية في جميع أنحاء العالم. بدأ العvisان المدني بأشكال مختلفة «وإن كان متواضعاً حتى الآن مقارنة ببعض



يمكن أن

نرصد مما بعد

الكساد العظيم

1929 ثلاثة

أنماط أساسية

متعاقبة للدولة

في الغرب

جميعها تخدم -

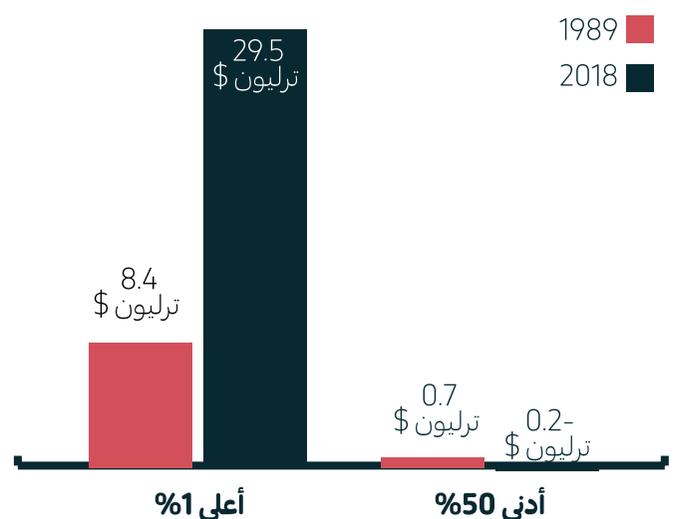
وفقاً لكل مرحلة

تاريخية - النخبة

الرأسمالية

إجمالي الثروة لأعلى 1% وأدنى 50% من السكان في الولايات المتحدة

بين عامي 1989 - 2018



إن جاءكم فاسق بنبأ...

مع مقال «الشرق الأوسط» المنشور بتاريخ 11 من الجاري بعنوان «10 نقاط خلافية بين دمشق وموسكو في الملف السوري»، بدأت الحكاية...

■ محرر الشؤون السياسية

في المادة المشار إليها، ينسب الكاتب إلى لافروف قوله خلال لقاء مع قناة العربية بتاريخ 21 أيلول الفائت: «النقطة الساخنة الثانية، هي منطقة الجانب الشرقي لنهر الفرات، حيث يوجد الأمريكيون بصورة غير قانونية مع القوات الانفصالية، ويلعبون مع الأكراد بطريقة غير مسؤولة». وقد وضعنا «القوات الانفصالية» بالخط العريض، لأنها تحريف لما قاله لافروف.

ما قاله لافروف خلال اللقاء المنشور في موقع قناة العربية، وفي موقع يوتيوب وعند الدقيقة 15:30، هو التالي: «البؤرة الساخنة الثانية هي على الضفة الشرقية لنهر الفرات، حيث الوجود غير القانوني للقوات الأمريكية، المقترن بتعزيز الأمريكيين للنزعات الانفصالية، وهم يلعبون مع الحرس الكردي بطريقة غير مسؤولة».

وكان لافروف يتحدث خلال اللقاء بالإنكليزية، وما قاله حرفياً هو التالي: «the second hotbed is the eastern bank of the Euphrates River where the illegal presence of the American troops is, combined with the Americans promoting separatist trends, playing with the Kurdish Guard in a very reckless manner I would say».

وهذا النص يمكن الرجوع إليه أيضاً في موقع الخارجية الروسية «روابط المراجع متوفرة في النسخة الإلكترونية من هذه المادة».

الفرق كبير جداً بين التصريح الأصلي، وبين التحريف... فالانتقاد في التصريح الأصلي ينصب على سلوك الولايات المتحدة بالذات، في حين يصبح بعد التحريف منصباً على مسد والإدارة الذاتية...



فقط» أن نرى الولايات المتحدة التي تدعي «دعماً للاكراد»، تستقبل استقبالاً حافلاً، كل أنواع الشخصيات والتشكيلات عديمة الوزن، التي تسعى علناً إلى تأجيج نيران فتنة عربية كردية في الجزيرة السورية.

المسألة في الجوهر، هي أن المتشددين، والأمريكان، يتفقون على ضرورة عزل الشمال الشرقي عن العملية السياسية، وعلى ضرورة إشعال الفتنة في الجزيرة السورية، لأن المساليتين تخدمان عدم تنفيذ الحل السياسي، بل وتفتحان احتمالات تقسيم سورية من جديد... وعملية العزل هذه تتطلب بالضرورة علاقات متوترة أو حتى سيئة بين موسكو ومسد، وبين مسد والقوى الوطنية السورية...

فتبينوا..

«يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين...»

يعكس ذلك استهتاراً وقلة احترام للقارئ العربي؛ إذ لم تسمح «المهنية» بالتحريف ضمن النص الإنكليزي، بينما سمحت به في النص العربي!

الاستهداف

ليس خافياً أن المتشددين من الأطراف السورية المختلفة، واستناداً إلى شتى أنواع الذرائع، لا يكتفون باستسهال وصف مسد بأنها انفصالية، لما لذلك التوصيف من أبعاد، بل ويدعون إلى إبادتها وإنهائها، حرباً أو سلماً... في تكرار مجوج للشعارات المتطرفة التي دفع السوريون ثمنها أنهاراً من الدماء. أبعد من ذلك، فإن هؤلاء المتشددين، وكذلك الدولة الأكثر تقاطعاً معهم في المصالح، أي: الولايات المتحدة الأمريكية، يسعون معاً، ويتخادمون، في محاولة إطالة عمر «المستقع السوري»، وتأجيل الحل السياسي قدر الإمكان...

ليس غربياً بالتالي، (وعلى سبيل المثال

وعلى أساس هذا الفارق، وهذا التحريف، بنت قوى عديدة معادية للحل السياسي من الاتجاهات المختلفة، محاولة اختلاق حالة عداء بين موسكو ومسد، وفي سعي واضح للتقليل من وقع وتأثير مذكرة التفاهم الموقعة بين مسد والإرادة الشعبية في موسكو نهاية الماضي.

الأخطر في المسألة هو: الانزلاق غير المفهوم لبعض مؤيدي الحل السياسي والحريصين عليه نحو الوقوع في فخ التحريف، وصولاً إلى بناء مواقف سياسية عليه...

ليس خطأ...

قبل الشروع في قراءة الأبعاد الإضافية للمسألة، لا بد من الاستفاضة في توثيق التحريف عبر نفي احتمال كونه مجرد خطأ... إذ إن اللافت جداً في المسألة، هو أن النسخة الإنكليزية من المقال المنشورة أيضاً في موقع الشرق الأوسط، قد خلت تماماً من التصريح المحرّف الوارد في النسخة العربية! وربما

التطبيع السوداني من منظور الشيوعيين



التاريخية، التي استقر عليها وجدان الشعب بأسره. ودكرت اللجنة المركزية برفض الحزب الشيوعي مشروع صفقة القرن الأمريكية، وبيدين ويرفض بشدة التطبيع مع دولة «إسرائيل» ويطالب الحكومة بوقف وإلغاء كافة الإجراءات التي اتخذت، بما فيها السماح للخطوط الجوية «الإسرائيلية» المرور عبر الأجواء السودانية، وإلغاء أية اتفاقات جرت مع رئيس دولة «إسرائيل» إلى حين حصول الشعب الفلسطيني على الحل العادل لقضيته، وتحقيق أمن شعوب المنطقة من الاعتراف «الإسرائيلية» وأعلنت اللجنة رفض الحزب الشيوعي انفراد السلطة الانتقالية بالقرار، بغض النظر عما مورس من ضغوط عليه، وما قُدم من إجراءات رفع الحظر وغيرها.

عليها حماية دولية، وتحمي حروبها التوسعية في دولة فلسطين والدول المجاورة، مقابل تدفق بترول دول منطقة الشرق الأوسط إلى أمريكا وحلفائها في الدول الرأسمالية، وقد مثل ذلك أكبر عمليات النهب المنظم المحمي بالقانون الدولي لموارد بلدان وشعوب المنطقة. وأكدت: أن الحزب الشيوعي ضد ما يجري الآن في المنطقة من حروب وتخريب لتدمير ما سمي بصفقة القرن، والتي يعلم الجميع ضلوع عدد من الدول العربية في مباركتها، والعمل على تنفيذها، ورفضت الضغط الذي مورس على حكومة الفترة الانتقالية لتبرير صفقة التطبيع. وقالت: إن الشعب السوداني كان يتوقع من قاداته الذين نصبهم في حكومة انتفاضةه الباسلة، الصدق والشفافية في قضايا تتعلق بمواقفه

أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني موقفها من عزم النظام السوداني على التطبيع مع الكيان الصهيوني قبل الإعلان الرسمي عنه، وأكدت اللجنة ثبات موقفها المتضامن مع قضايا وقوى التحرر الوطني، ودكرت أنها في موقفها هذا تستند إلى الدستور الذي يقر في منتهى بدع نضالات الشعوب التي تتعرض للظهور والاضطهاد، وتتنازل في سبيل الحرية والديموقراطية والتقدم الاجتماعي. وناقشت اللجنة كيف نشأت دولة «إسرائيل» وما هو الدور الذي لعبته في كبح جماح حركات التحرر الوطني في المنطقة لدعم نفوذ الاستعمار فيها، ولاحقاً وكالتها عن الإمبريالية التي تغدق عليها الأموال، وترعى تفوقها العسكري والحربي على مجموع قدرات دول المنطقة وتغلق

حملة الصين... ومؤشر جديد على العزلة الأمريكية



ومع تقدم الصين في عملية إعادة اندماج هونغ كونج مع البر الرئيسي بعد إخماد الاضطرابات التي تمولها الولايات المتحدة هناك، وكذلك إزاحة المحرضين المدعومين من الولايات المتحدة في أماكن، مثل: التبت، عبر التقدم بالمبادرات الاقتصادية التكاملية في القارة الآسيوية، لم يبق للولايات المتحدة سوى ابتكار قصص جديدة لمهاجمة الصين، وربما بتنا على مشارف المرحلة التي تسلك فيها الولايات المتحدة سلوك الإمبراطوريات الاستعمارية الأخذة بالزوال، كما كان الخطابان الفرنسي والبريطاني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وطالما ظلت الصين ملتزمة باستراتيجيتها الحالية المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي للعالم، في مواجهة عدوانية الولايات المتحدة وإكراهها للدول ذات السيادة، فإن مصير القوة الدعائية الغربية التي تعودنا على تفوقها خلال أكثر من خمسين عاماً، سيكون ماثلاً لمصير القوة الغربية السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية المتدهورة. و فقط عندما تكون الولايات المتحدة وما تبقى من حلفائها على استعداد للانعطاف نحو ما يتحول إليه العالم فعلياً، بدلاً من الطريقة التي يتمنون بها العالم، ستبدأ «مثل أية دولة أخرى» بالتمتع بمزايا العالم الجديد، حيث إن السيادة والتقدم الاقتصادي المدعومين بميزان دولي أكثر إنصافاً للدول، سيحل محل سعي الغرب الدائم والدمر إلى الحفاظ على هيمنة عالمية لا يمكن الحفاظ عليها.

دمرتها الولايات المتحدة وشركاؤها في القرن الحادي والعشرين وحده طويلة إلى حد كبير وما زالت تتزايد. ثانياً: تفتقر الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون - اليوم بوضوح - إلى القدرة على إجبار الدول غير المهتمة وإرغامها على دعم حملتها الدعائية المستمرة ضد الصين. حيث فقد الغرب، وبشكل غير مسبوق، القدرة على التهريب وكذلك القدرة على الترغيب، ما دفع دول عدة إما إلى دعم الصين علانية، أو تجنب اتخاذ موقف كلياً.

السبب الثالث: يعود إلى صعود الصين. حيث تعتمد إستراتيجيتها في العلاقات الدولية على المقابلات الاقتصادية والمناقص المتبادلة بدلاً من القوة العسكرية، أو التدخل السياسي، أو الإستراتيجيات الأخرى التي تندرج تحت عنوان «القوة الناعمة» للغرب. حيث تعمل مشروعات البنية التحتية والاستثمارات والسياحة والتجارة التي تقودها الصين في جميع أنحاء العالم على تعزيز اقتصادات الدول الراغبة في العمل مع الصين بطرق لا يستطيع الغرب منافستها لا حالياً ولا في المدى المنظور.

ذروة الدعائية... ذروة الفشل
تأتي هذه الخطوة الأخيرة في الأمم المتحدة بوصفها «ذروة» الحملة الدعائية المعادية للصين في واشنطن. ومع هذه الخطوة التي توضح مدى ضالة اهتمام العالم بها، ومع وجود العديد من الأكاذيب المكشوفة التي بنيت عليها الحملة نفسها، فإنها ستفقد المزيد من الزخم مع مرور الوقت.

رغم حملة التزوير الإعلامي الغربي التي رافقت اجتماع الأمم المتحدة الأخير لحقوق الإنسان، والتي حاول الإعلام المعادي للصين تضخيم نتائجها من خلال القول: إن «40 دولة طالبت الصين باحترام حقوق الإنسان للإيغور الصينيين»، بدأ من الصعب هذه المرة التغطية على حالة البؤس الغربي التي عجزت عن إتمام حملة إعلامية متكاملة مناهضة للعدو، ومقنعة للجمهور في آن واحد، بما يعكسه ذلك من تساؤل عام حتى في الوزن الإعلامي الغربي.

عديدة خادماً أميناً للهيمنة الغربية.

■ إعداد: سعد خطار

ليس هنالك من مجيب

هناك ثلاثة أسباب رئيسية لعدم اهتمام غالبية العالم بهذه الحملة الدعائية المعادية للصين بقيادة الولايات المتحدة. أولاً: وهو الأهم، أن هذه الحملة الدعائية التي تقودها الولايات المتحدة تستند إلى مزاعم ملفقة، تدرك العديد من الدول التاريخ الطويل لواشنطن في حياكتها. وفي الوقت ذاته، تعرف هذه الدول أن الصين واجهت مشكلة إرهابية جدية للغاية في شينجيانغ، وتصور الحملة الدعائية الحالية التي تقودها الولايات المتحدة - والتي تستهدف الصين - التدابير الأمنية وحمولات مكافحة الإرهاب على أنها «انتهاكات لحقوق الإنسان» وهو سلوك بات تقليدياً بالنسبة للإعلام الغربي. والأسوأ من ذلك، هو وجود أدلة موثقة تكشف حقيقة أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا وراء دعم تطرف بعض المنظمات المسلحة في شينجيانغ.

وفي هذا السياق، اعتبرت العديد من الدول التي قررت عدم التوقيع على البيان، أنه من خلال دعم الحملة الأمريكية ضد الصين، فإنها تكون قد دعمت التدخل الذي يمكن أن ينقلب عليها يوماً ما. حيث قائمة الدول التي

بعد أن تكررت اللازمة المذكورة سابقاً حول عدد الدول التي طالبت الصين «باحترام حقوق الإنسان»، وتوازيها مع الدعائية الغربية حول «اضطهاد الصين لحقوق المسلمين الإيغور»، لم تدعم أية دولة ذات أغلبية مسلمة المبادرة الأمريكية في الأمم المتحدة، وفشلت كل جهود واشنطن في إقناع حلفائها التقليديين من الدول ذات الأغلبية المسلمة. وعلى العكس من ذلك، قامت العديد من هذه الدول بمساعدة الصين. وهذا يشمل باكستان وإيران والعراق والكويت وقطر والإمارات والسعودية. وحتى الدول التي لديها نزاعات إقليمية مستمرة مع الصين في بحر الصين الجنوبي، ولها تاريخ طويل من التوترات المشتركة، بما في ذلك فيتنام والفلبين، دعمت بكين في وجه المحاولة الأمريكية.

حتى الهند، وعلى الرغم من كونها عضواً في المشروع «الرباعي» المناهض للصين بقيادة واشنطن، فقد امتنعت عن التوقيع على البيان، كما فعل عدد كبير من الدول الأخرى التي تحاول بعناية إعادة توجيه نفسها مع انتقال مركز ثقل القوة العالمية من الغرب إلى الشرق. وهذا يشمل تركيا «الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي - الناتو» والتي كانت لعقود

فقد الغرب وبشكل غير مسبوق القدرة على التهيب وكذلك القدرة على الترغيب ما دفع دول عدة إما إلى دعم الصين علانية أو تجنب اتخاذ موقف كلياً

المواصلات في حلب.. مواطن دبر راسك..



تتفاقم أزمة المواصلات في حلب، مثلها كمثل العديد من المحافظات السورية اليوم، بسبب أزمة المشتقات النفطية عموماً، وارتفاع سعره تالياً، وبسبب أزمة المازوت وذريعته الحالية.

■ مراسك قاسيون

فقد ارتفعت وتائر أزمة المواصلات في الفترات الأخيرة، وأدت إلى زيادة حجم التجمعات المنتظرة لوسائل النقل لساعات طويلة في كل موقف، بعد أن كانت مقتصرة على نقاط وخطوط سير معينة فقط.

الطلاب والموظفون «إلهن الله»!

لم تكن أزمة المواصلات وليدة اليوم، أو متعلقة بزمان ومكان معين، فهي مزمنة، وتتفاقم مع الافتتاح المدرسي كل عام، حيث تكون العديد من السرافيس في خدمة المدارس الخاصة صباحاً وظهرًا، أو متعاقدة مع بعض المعامل الخاصة، لتأتي بعض الأسباب والذرائع لتزيد الأزمة وتفاقمها، وهذا ما يؤدي إلى تأخر الموظفين وطلاب المدارس عن دوامهم، كمتضررين مباشرين لكل ذلك بالمرتبة الأولى، ولعل الازدحام على سرافيس حلب الجديدة، بخطينها شمالي وجنوبي، والحمدانية.. مثال فاقع على ذلك. يحيكي «رامي» لقاسيون قصة تأخره اليومي عن الحصص الأولى في مدرسته بسبب الازدحام الشديد على خط صلاح الدين، وهو حال «هبة» طالبة الأدب العربي، فعلى حد قولها كانت تجد صعوبة في وجود مكان في وسيلة النقل، وإن كان وفاقاً للوصول إلى الامتحان في الوقت المحدد، الذي يترافق مع وقت الذروة، مما اضطرها هي وبعض زميلاتها لاستقلال تكسي متقاسمات الأجر كي يكون عبء المبلغ أقل وطأة عليهن، ففي المرة الأولى طلب التكسي 1000 ل.س، وفي اليوم التالي بعد أن تكررت المعاناة ذاتها لجأ للأمر ذاته مع فروع أكبر في الأجر لتصل إلى 2500 ل.س، استغلالاً للحاجة الضرورية للوصول بسرعة إلى الامتحان، دون أدنى مراعاة لأوضاعهن كطالبات.

أما «رهام»، طالبة حقوق مفتوح، تقول: «من سوء حظي أنو توقيت امتحاني الساعة الثامنة صباحاً، ونظراً لسوء المواصلات فأنا كنت مضطرة مع كل مادة أن أعمل سباقاً مع الوقت، وأركض بشأن أصل المادة، وألحق قدم قبل ما يخلص موعد الدخول لقاعة الامتحان».

أما «أحمد» فيقول: «الوضع سيء عموماً، فكيف إذا كنت من سكان بستان القصر أو الكلاسة، وكل ساعة ليعدني باص، وإذا بك تأخذ سرافيس بك مشوار للفيض أو لجسر الحج، وفوقها نص ساعة أو أكثر لتلاقي مواصلات، وهيكل».

يقول «يزن» طالب كيمياء من سكان الحمدانية: «بسبب الوضع السيئ للمواصلات عم تزايد نسب التأخير ع المحاضرات، ومع هيك الدكتور ما عندو استعداد يستقبل الطالب، ولو بعد خمس دقائق، حيث يرد على أسباب التأخير بقوله «طالع بكير مشان ما تتأخر»، وهي معاناة كل الطلاب اللي عندن عملي الصباح.

وكذلك هي حال الموظفين المتأخرين عن أعمالهم صباحاً، حيث يضطر هؤلاء أيضاً للاستعانة بالتكاسي، أو إلى استخدام إجازاتهم الساعية لتغطية التأخر الصباحي، بل وحتى الإجازات الإدارية في بعض الأحيان.

الكورونا في وادٍ

وإجراءات الاحترازية في وادٍ آخر.. عممت الحكومة الإجراءات الاحترازية من وباء الكورونا، وخاصة تلك المتعلقة بالازدحام نظرياً، لكنها لم تقم بما عليها بهذا الجانب عملياً على مستوى الازدحام على خطوط النقل، بسبب أزمة المواصلات، بتغاضبها عن إيجاد الحلول المناسبة لها. فقد أصبحت أماكن خطوط النقل المزدحمة مرتعاً خصباً لتفشي الجائحة، سواء في الشوارع أمام المواقف، أو في مراكز الانطلاق، والأهم: داخل وسائل النقل نفسها، السرافيس والباصات التي تنقل أكثر من العدد المسموح به، والأخطر في هذا المجال هو: زيادة الازدحام عند بدء الموسم المدرسي، وخاصة خلال ساعات الذروة صباحاً وظهرًا، حيث تجمعات الطلاب وكثافتها.

فمنطقة باب الجنين مثلاً، والتي تشكل نقطة انطلاق لمعظم خطوط المواصلات، كانت قد أغلقت الطريق أمام باقي مواقف المواصلات من شدة الازدحام فيها، وسرافيس الحمدانية مثال حي، لا عن قلة المواصلات فقط، بل عن عدد الركاب الذي يفوق الحد الطبيعي، حيث يوجد على الخط باص لشركة خاصة، وسرافيسان 14 راكباً، وأخرى تستوعب 24 راكباً، أما في واقع الأمر فهي تنقل ما يقارب

الـ 70 راكباً بين متعلقين بالنوافذ وآخرين على الباب، وهي 10 سرافيس كبار.. وبعض وسائل النقل كانت تحول سيرها لخطوط أخرى، مثل: باصات النقل الداخلي لشارع النيل التي بتنا نراها تخدم نقطة الدائري الشمالي.

من جيوب المعتزين لجيوب المستغلين

لم تقتصر أزمة المواصلات على أزمة البنزين والمازوت وقلة وسائل النقل وانحرافها عن الخط الرئيسي، بل تفاقمت لتصل إلى اختصار السرافيس خط السير المخصص له، وعدم إكمال الطريق بدون أية مبررات سوى الاستغلال، وقد كانت الشكاوى في المرتبة الأولى على خط صلاح الدين، الذي بات خط سيره مختصراً حتى دوار الصخرة، وكأقصى حد ساحة الجامعة، علماً أن نهاية الخط هي باب الجنين، وهي حال العديد من الخطوط الأخرى، أما مساكن هنانو فتشكو من اندمام المواصلات واختصار خطوط النقل، حيث معظم السرافيس اختصرت الطريق حتى دوار الصخور.

بالإضافة إلى توقف غالبية خطوط النقل في أوقات مبكرة بين الـ 8 والـ 10 مساءً، ويعاني حي الأشرافية من رداءة مواصلات النقل الداخلي وشحاً في السرافيس، وحال الازدحام لا يقل وطأة عن باقي مناطق المحافظة.

يضاف إلى ذلك وجود تكاسي تقع تحت مسمى «سرافيس تكسي خط الميدان» والتي تنقل بمعدل الـ 5 أشخاص بسعر الـ 400 ليرة بعد أن كانت 100 ليرة بحجة ارتفاع سعر البنزين.

مع حرمان طريق الكراج من وسائل النقل الداخلي والخاص، باستثناء التكاسي فقط، غير محدودة الأجر استغلالاً وتحكماً.

«الفراطة» في مهب الشفط

الاستغلال لم يقف عند حدود التهرب من خطوط السير، أو الاضطرار لاستخدام

التكاسي مع تسعيرتها المرتفعة، فمنذ أن أصبحت تعرف المواصلات 75 ليرة بات المواطن يدفع 100 ليرة دون أن ينتظر الباقي، وكأنه على علم مسبق بأن ارتفاع التعرّف بهذا الشكل ما هو إلا باب جديد للنهب، فسابقاً وفاقاً للتعرف القديمة كان يتعامل السائق وكان الـ 10 ليرات حق مكتسب له فوق التعرّف الرسمية بحجة «ما في فراطة» والحجة كانت ولا زالت وستستمر ذاتها، لكن بعدلات شفط أعلى مع كل متغير بالتعرّف، والشكاوى لغير الله مذلة بهذا الشأن.

غياب غير مبرر للجهات الرسمية كل ما سبق، يجري على علم ودراية الجهات المعنية والمسؤولة عن المواصلات والنقل في المدينة، اعتباراً من المحافظة، مروراً بشرطة المرور، وليس انتهاءً بمن يسمون مشرفي الخطوط، والأهم: شركة النقل الداخلي.

حيث يسجل الغياب غير المشروع على مستوى الرقابة على خطوط السير المحددة، وعلى مستوى تقاضي أسعار مرتفعة استغلالاً لحاجة المواطنين، بما في ذلك التكاسي، أو تلك التي تعمل كتكسي سرافيس.

أما الأهم فهو: الرقابة على وسائل النقل المرخصة التي تتهرب من العمل الفعلي على خطوط المواصلات المسجلة فيها، سواء تلك المتعاقدة مع بعض المعامل أو المتعاقدة مع المدارس، أو التي تستخدم المحروقات المخصصة لها لغير غايتها، وخاصة المازوت خلال الموسم الشتوي، فبحسب بعض المواطنين فإن بعض أصحاب السرافيس يتوقفون عن العمل مطلع كل شتاء من أجل بيع مخصصاتهم من المازوت في السوق السوداء للتدفئة.

في المقابل، يقول بعض المواطنين: إن كان من المتعذر على شركة النقل الداخلي أن تغطي جميع خطوط النقل بالكافي من الباصات، فالحد الأدنى أن تغطيها وفقاً لعدد سفرات محدودة على كل خط منها، وخاصة خلال ساعات الذروة.

برسم المعنيين في محافظة حلب

كهرباء دير الزور.. الدفاتر العتيقة والظلم!

وردت إلى قاسيون شكاوى من بعض أصحاب المنازل والمحلات التجارية أو مستأجريها في دير الزور في حي الجورة، تتضمن قيام شركة كهرباء دير الزور بتوجيه إنذارات لهم لتسديد رسوم استهلاك كهرباء، بعضها منذ عام 2009، أي: قبل انفجار الأحداث العتيقة، أي كما يقول المثل الشعبي: «التاجر المفلس يبحث في دفاتره العتيقة»، وبعض المبالغ المستحقة كدئة بحسب الإنذارات تصل إلى أكثر من 500 ألف ليرة.

مراسك قاسيون

وقد أرسل هؤلاء لقاسيون صوراً عن بعض الإنذارات والمبالغ المترتبة عليهم، التي تتضمن التهديد، بحيث إن لم يقوموا بتسديد المبالغ سيتم قطع التيار الكهربائي، فعلاً قامت الشركة بقطع التيار الكهربائي عن بعض المحلات والبيوت بعد أيام لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

المعلوم والمجهول حكومياً

يبدو أنه ليست الحكومة فقط تبحث عن موارد للذهب من جيوب المواطنين الفقراء كإيرادات، بل أيضاً شركات ومؤسسات الدولة المختلفة، وخاصة الكهرباء والماء والاتصالات، التي لم تكتف برفع الأسعار المستمر خلال سنوات الأزمة، بل باتت تبحث في دفاترها العتيقة، دون النظر إلى ظروف الأزمة من تهجير وتدمير وغلاء وانخفاض القيمة الشرائية لليرة، وبالتالي انخفاض قيمة الأجور إلى أدنى من 10/1 عن قيمتها السابقة. فالحكومة وجهاتها التابعة تعلم ما لها وتغض الطرف عما عليها، فقد سبق لهذه الشركات والمؤسسات أن ألزمت الأهالي الذين تدمرت بيوتهم بتسديد مبالغ وتبرئة ذمة عن سنوات الأزمة والتهجير، حتى يتسنى لهم تقديم الأوراق الثبوتية للجنة تعويض الأضرار التي أصبحت أيضاً في خبر كان، فلا تعويض ولا من يحزنون! وبعض المنازل التي يقطنها المواطنون ما زالت غير صالحة للسكن، ومع ذلك يرضون أقمشة وبطانيات ونايلون على النوافذ والأبواب ليستروا أنفسهم فيها، ويعانون من الجوع والفقر، فكيف لهم أن يسدوا هذه المبالغ الكبيرة الآن؟ في المقابل، فإن معاناة المواطنين ما زالت

مستمرة ويومية ومتفاقمة من الانقطاع المستمر للكهرباء، وما يترتب على ذلك، من احتراق الأجهزة الكهربائية للمواطنين وتعطلها، والتي يجب أن تتحمل شركة الكهرباء مسؤوليتها، وتقوم بتعويض هؤلاء عن قيمة إصلاحها أو استبدالها، بحال النظر للموضوع من باب التوازن والإنصاف بين الحقوق والواجبات!

بين الإجحاف والمحاباة

بعض المواطنين المتضررين من الإنذارات المفاجأة الحالية تساءلوا بداية: أين كانت شركة الكهرباء من المطالبة بحقها بقيمة الاستهلاك قبل سني الأزمة، أي: منذ 2009 إلى 2011؟ فبعض المنازل والمحلات انتقلت ملكيتها عدة

بعض المنازل والمحلات انتقلت ملكيتها عدة مرات منذ 2009 إلى الآن وتحمل المسؤولية للمالك أو المستأجر الحالي فيها الكثير من الظلم

مرات منذ 2009 إلى الآن، وتحمل المسؤولية للمالك أو المستأجر الحالي ومطالبته بتسديد المبلغ، أو قطع الكهرباء عنه، فيها الكثير من الظلم والإجحاف، فكيف لهؤلاء أن يتابعوا المالك القديم هذا إذا كان حياً وموجوداً، أو إذا كان ميتاً كيف له أن يتابع ورثته، أما إذا مهجراً أو مهاجراً أين سيحده، وهل يقبلون بتسديد المبالغ المترتبة هذا إذا كانت المبالغ صحيحة؟ لأنه خلال الأزمة لم تكن هناك قراءات للعدادات، بل لم تكن هناك عدادات، وما بقي منها جرى «تعفيش» بعد دحر «داعش» وأخوانها!

وكذلك خلال الأزمة منذ 2011 إلى الآن، وخاصة خلال فترة الحصار التي استمرت حوالي 3 سنوات، لم تكن هناك كهرباء، وحتى بعد دحر التنظيم الفاشي «داعش» لم تعد الكهرباء إلا بشكل متقطع، وحجم الاستهلاك لا يصل إلى هذه المبالغ التي تتم المطالبة بها!

فكيف للمواطن صاحب البيت أو صاحب المحل أو مستأجره أن يؤمن هذه المبالغ الضخمة، وهو لا يستطيع أن يؤمن قوت يومه هو وأسرته؟

والسؤال الأهم على ألسنة المواطنين: لماذا لا تتم ملاحقة كبار الفاسدين والمستثمرين والمسؤولين بفيلاتهم التي تستهلك أضعاف أي مواطن، وعلى عينك يا شركة الكهرباء، فيما تتم ملاحقة المواطنين الفقراء فقط، حيث تتم محاباة أصحاب الثروة والجاه على حساب البقية الباقية من المواطنين؟

وبحسب المشتكين فإن استمرار هذه الإجراءات والممارسات والملاحقات للمواطنين الفقراء والتضييق عليهم لا يساعد على عودة الاستقرار بل بالعكس، ربما يدفع نحو التطفيش، إن لم نقل نحو تكريس بعض الظواهر السلبية في المجتمع، مثل: السرقة والجريمة وغيرها وهي حاصلة وتزداد فعلياً، خاصة في ظل أنماط المحاباة والمحسوبية والفساد السائدة.

مطالب مشروعة

إن ما قامت به شركة كهرباء دير الزور، حتى ولو كان حقها، فيه بعض الغبن، فهي من يجب أن تتحمل مسؤولية التراكم قبل سني الأزمة، وهي من تتحمل مسؤولية عدم انتظام التيار الكهربائي، وهي من تتحمل مسؤولية غياب قراءة العدادات، والاضطرار للجوء لأسلوب تقدير حجم الاستهلاك، حتى بغياب العدادات أحياناً، وهذه الإجراءات لا تتناسب مع ظروف الأزمة وتداعياتها، سابقاً وحالياً.

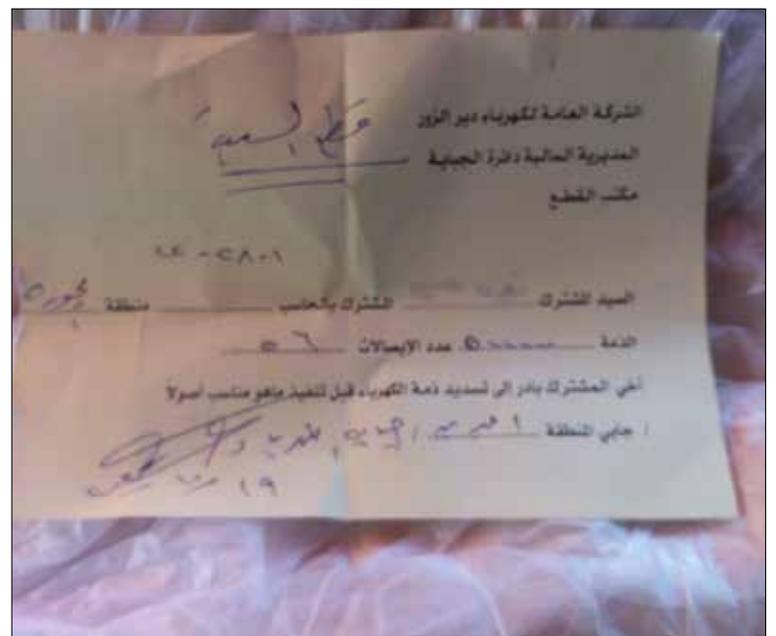
وبناءً على ما سبق يطالب المشتكون بالتالي: - الإعفاء عن سنوات ما قبل الأزمة، وخاصة للحالات التي جرى فيها نقل متتابع للملكية أو لعقود الإيجار.

- الإعفاء عن فترات انقطاع التيار الكهربائي المستمرة، وخاصة خلال سني سيطرة التنظيم الفاشي على المدينة.

- إعادة النظر بالمبالغ المطلوب تسديدها بعيداً عن أسلوب تقدير حجم الاستهلاك، وخاصة بحال عدم وجود العدادات الكهربائية. - تسوية الذمة المترتبة بعد كل ذلك، بحيث يفسح المجال لتقسيمها على دفعات كي لا تكون عبئاً كبيراً على المواطنين.

أخيراً: أن تبحث شركة الكهرباء في دفاترها العتيقة عن ذمم كبار المستجربين للطاقة الكهربائية، بعيداً عن أنماط المحاباة والفساد، فجباية الاستحقاقات من هؤلاء تحقق إيرادات كبيرة للشركة، أكبر بكثير من الذمم المترتبة على صغار المستهلكين، أصحاب الجيوب الفارغة نتيجة عوامل النهب والفساد والغلاء والأسعار المستعرة نارها يومياً.

فهل هناك من يسمع صوت هؤلاء من المسؤولين، أم سيبقون يرضعون في أذن طيناً وفي الأخرى عجيناً، وستبقى الأمور في تفاقم مستمر؟! في تفاقم مستمر؟! في تفاقم مستمر!؟



ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بصورة طابور من نوع آخر... طابور الحصول على أحدث جهاز خليوي من شركة أبل الأمريكية iPhone 12 & Pro 12. بعد عشرة أيام عن إعلان شركة أبل عن إطلاقها! إن هذا الحدث لفت الأنظار إلى سوق استيراد الكماليات التي تستطيع أن تتجاوز العقوبات، وتمتلك أن تنفق مئات ملايين الدولارات، حتى لو كانت الشركة المستوردة معاقبة!

سورية...

طريق بضائع الترف الأمريكية عبر الخليج «سالك»!



استطاعت إحدى شركات استيراد ومبيع الأجهزة الخليوية أن تكون الأولى باستيراد هواتف شركة أبل في الشرق الأوسط، رغم أن هذه الشركة ومورديها قد وضعوا على قائمة العقوبات الدولية مؤخراً، ولكن هذا لم يمنع من إيصال الجهاز إلى السوق وبسعر أعلى من سعره العالمي بنسبة 90% تقريباً.

جرت خلال عام 2019 واحدة من عمليات إعادة هيكلة القطاعات ورؤوس الأموال في سورية، وتصدرت إحدى الشركات المؤسسة في نهاية عام 2018 عملية استيراد الأجهزة الخليوية للسوق المحلية، هذا القطاع الذي لم تعرف العقوبات طريقاً جدياً لتقليل مستورداته، على عكس الغذائية والأدوية التي يفترض أنها غير مشمولة بالعقوبات!

الموبايلات مقابل الأساسيات

تشير بيانات مركز التجارة الدولي ITC أن مستوردات سورية من الأجهزة والمعدات الإلكترونية، هي الكتلة الأكبر من المستوردات السورية المصنفة وفق نوع البضائع التفصيلي والبالغ: 259 مليون دولار في 2019، 241 مليون دولار منها من دولة الإمارات، وهي بمجموعها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية، أو الشبكات اللاسلكية الأخرى. وقد تزايدت بين عامي 2015-2019 بنسبة 88% لترتفع فاتورة استيراد الموبايلات من الإمارات من حدود 128 مليون دولار في 2015 إلى 241 مليون دولار في 2019، بحمولات تقارب 645 طن، وكلفة وسطية لحمولة الطن: 374 ألف دولار للطن.

بالمقارنة، ولمعرفة حجم هذه التجارة، يمكن مقارنتها مع كلف استيراد الأساسيات، فمبلغ 241 مليون دولار سنوياً يستطيع أن يؤمن استيراد أكثر من 13 ألف برميل نפט خام يومياً بسعر 50 دولار للبرميل، أي: ما يعادل 10% تقريباً من كل حاجات الطاقة لتغطية كامل النقص...

وهي تقارب مجموع مستورداتنا من الحبوب والسكر معاً في 2019: 138 مليون دولار موزعة على الأرز والقمح والطحين والذرة، و120 مليون دولار للسكر تقريباً. وهي أكثر من ضعف ما استوردناه في 2019 من المواد الدوائية والصيدلانية الأساسية، والتي بلغت قرابة 104 ملايين دولار تقريباً.

أعلى من الأسعار العالمية بنسبة 90%

بشكل عام، أسعار الأجهزة الخليوية

وتصل إلى ما يزيد عن 100% وجميعها مسخرة بأسعار دولار السوق، ومن كتلة 241 مليون دولار قد تكون كتلة المستوردين... الربح 55 مليون دولار سنوياً، وقد تصل إلى 120 مليون دولار سنوياً للمستوردين...

في السوق السورية أعلى من الأسعار العالمية بنسب هامة، وتحديداً في أجهزة شركتي أبل وسامسونج، بينما نسبة الفارق أقل في الأجهزة الصينية، مثل: هواوي، وشياومي.

ففي هاتف أبل الأخير، النسبة الوسطية للفارق تقارب 90% زيادة، بينما النسبة في واحد من إصدارات شركة سامسونج الكورية تصل النسبة إلى 124% زيادة عن الأسعار العالمية، حيث يبلغ سعر موبايل (Galaxy Z) 890 دولاراً عالمياً بينما يصل سعره في سورية إلى 2000 دولار!

وهذا يختلف طبعاً حسب الأنواع، فمثلاً: في واحد من إصدارات هواوي لعام 2020 (P40 pro+) السعر العالمي يقارب 1300 دولار، بينما في سورية السعر يتجاوز 1600 بارتفاع عن السعر العالمي بنسبة: 23%. بينما في إصدار حديث آخر لهواوي mate pro 30: فإن الفارق يصل إلى 58%. وترتفع الفوارق في الإصدارات الأقدم ذات السعر المتوسط، والطلب الواسع، فمثلاً: هاتف هواوي y9 2019، يقارب سعره في سورية: 330 دولاراً، وهو أعلى من سعره في الكويت مثلاً بنسبة 45% حيث بلغ سعره للمستهلك الخليجي: 220 دولاراً في شهر 10-2020.

وهكذا، فإن النسب تتباين حسب نوع الموبايل ومستوى رواجه وتاريخ إصداره وشدّة الطلب عليه، ولكن لا توجد نسب أقل من ربع السعر العالمي،

لم تعد الموبايلات حاجة ترفية، بل هي ضرورة اقتصادية وتنموية، ومن الطبيعي أن يستمر استيرادها، ولكن طابور موبايلات I phone يلخص الكثير... فالأموال موجودة في سورية، ويمكن تحريكها لتزود نخب البلاد بأخر صيحات البضائع من دولة الإمارات، أو من أية دولة أخرى ملتزمة بالعقوبات الدولية، طالما أن هذه الأموال تستطيع أن تحقق ربحاً عالياً بنسبة تصل 90%... ولكن هذه الأموال محتجة ومحمية ومتجاهلة عندما تشتد الحاجة إلى استيراد القمح والنفط، التي لا يقبل المستوردون أن يستوردوها إلا بعد أن ترفع الحكومة الأسعار، وتضمن لهم ربحاً مناسباً. بينما القائمون على المال العام ليسوا أكثر من مدراء راضخين لسلطة نخب المال، التي حتى إن عاقبهم الأمريكيون فإنهم يجدون طريقهم لأحدث السلع الأمريكية وعبر أبرز الأسواق الإقليمية في الخليج، طريق استيراد بضائع الترف والربح سالك مع أمريكا والخليج رغم العقوبات، ولكن طريق الأساسيات مغلق في وجه عموم السوريين. وهي النتيجة الطبيعية لمنظومة العقوبات الدولية التي تستهدف تجويع الجموع، بينما تسمح بشكل مباشر أو غير مباشر بإثراء النخب.

أسعار الأجهزة الخليوية في السوق السورية أعلى من الأسعار العالمية بنسب هامة وتحديداً في أجهزة شركتي أبل وسامسونج

241 مليون \$

بلغت كتلة استيراد الموبايلات من الإمارات في 2019: 241 مليون دولار وهي تعادل مستوردات الحبوب والسكر مجتمعة، وضعف مستوردات الأدوية.

+88%

تنصدر الموبايلات قائمة المستوردات السورية في 2019 والإمارات وجهتها الأساسية حيث ازدادت كتلة المستوردات بين 2015-2019 بنسبة 88%

الأساسيات مسألة سياسية ولكنهم «... لا يفقهون»



■ عشتار محمود

مع كل مستجد اقتصادي في الوضع السوري نستطيع أن نسجل رقماً قياسياً جديداً، ومع كل خطوة نحو التدهور نتقدم للصدارة في أرقام المآسي، وبينما تستمر العقوبات الإجرامية الدولية، تستمر أيضاً سلسلة التجاوب معها بإجراءات وسياسات لم تنبئها أية دولة معاقبة دولياً، إجراءات تنم عن النعاس عن حقائق بسيطة ولكن كارثية.

اتخذت القرارات المرتقبة بعد سلسلة أزمات الطاقة التي شهدتها البلاد، فرفعت الحكومة «التي لا تحكم» أسعار الطاقة للصناعة ونقل البضائع وللبنزين، ضاربة عرض الحائط كل النتائج الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية التي تنجم عن مثل هذا النوع من القرارات. وانطقت بعدها سلسلة ارتفاعات في الأسعار، بدأت مباشرة في أسعار الغذاء المحلي والمستورد بنسبة وسطية بلغت 7% تقريباً حتى الآن. كان أعلاها ارتفاع أسعار الخضار الأساسية المحلية، ومنتجات الألبان والبيض، وسلسلة أسعار المنتجات الصناعية المحلية من غذائيات ومنظفات ومنتجات سريعة الدوران في السوق... حيث يكرر موزعوا الجملة لباعة التجزئة مقولة: «اليوم في بضاعة... بكر ما في!» موجة الارتفاع لن تتوقف هنا، إذ بدأت تنعكس في أسعار الغذائيات المستوردة، فارتفعت أسعار الرز والسكر والزيوت وارتفع الذهب، وتراجعت قيمة الليرة. كل هذا وسط استمرار أزمة الخبز وترقب رفع أسعاره.

الجوع والفقر أصبحا منجزين ومعممين في سورية، وتعميقهما مستمر... فعندما تتوقف صناعات وورش واسعة مع موجة جديدة من ارتفاع الكلف وتراجع الطلب، فإن سلسلة الدخل القليل الموزع على ملايين أسر العاملين بأجر ستتحسر، وسيحمل أصحاب الأموال أموالهم ويخرجوا إلى حيث يمكن أن يحققوا دخلاً، وستبقى أسر العاملين بأجر باحثة عن أي مصدر دخل آخر، حتى لو كان بالثمن وصولاً للارتزاق. وبالمقابل، فإن الحكومة تعلن وضوحاً عدم قدرتها على «الإغاثة» وهي لا تستطيع أن تقدم إلا كتلة دخل لمرة واحدة، ولنشر واحد كما في منحة الـ 50 ألف ليرة، بينما الأسعار سترتفع خلال الأشهر القادمة مع تحلي آثار موجة جديدة من توقف الإنتاج وتراجع الليرة.

نتائج واضحة لا تخفى على أحد

لا تخفى هذه النتائج الواضحة على من يتخذ مثل هذه القرارات، ولكن بنية القرار الاقتصادي في سورية متكيفة منذ عقود مع مصلحة نخب المال، وكلما زادوا ضيقاً وتوحشاً كلما أخذت القرارات طابعهم، وفقدت أي ارتباط لها بالوقائع الاجتماعية. العقوبات تستهدف الفوضى والإجراءات «المواجهتها» تخطو خطوات نحوها لأنها لا تستطيع ببساطة أن تواجه العقوبات عبر تعبئة الموارد من أثرياء الفساد والحرب، وتحولها إلى طاقة وغذاء وإنتاج. فحتى هذه الأساسيات يتم تأمينها عبر ربح هؤلاء وبمستوى رغبتهم وقدرتهم على الإنفاق، فإن استوردوا باخرة بنزين عليهم أن يحققوا ربحاً بمستوى يفوق 40 ويصل إلى 50% وعدا هذا فإنهم قد لا يستوردون. ولكن نقص الطاقة والغذاء يعني الشلل الكامل، ويفتح كل

الاحتمالات... وهو مسألة سياسية بالدرجة الأولى.

«الحق على الحلفاء!»

ولأن الطاقة والجوع مسألة سياسية ينجح البعض في تركيز الأنظار على «الأصدقاء والحلفاء»... لتعلو الأصوات التي تحملهم المسؤولية وتدعوهم للإنقاذ. وبينما تشير المعلومات العامة إلى مساح لتوافقات اقتصادية، فإن المتسرب من الإعلام السوري الموجه يشير إلى عدم التوافق، وتعلو نبرة خطاب تبدأ من العتب وتصل إلى الهجوم.

وبعيداً عن تحليل النوايا، فإن العلاقات الاقتصادية الدولية لها أسس، وهي لا تقوم على «فعل الخير»، واليقين الأكيد: أن أطرافاً دولية وإقليمية حليفة معنية جدياً بعدم وصول سورية إلى الفوضى مجدداً، أكثر مما هم معنيين بمراجح من هنا وهناك... ولكنهم معنيون أيضاً بالأمر تتحول مساعداتهم إلى مصدر ربح غير مشروع، وبالمقابل لا تساهم بحل أزمة البلاد بشكل فعال.

قد لا نعلن نتائج مفاوضات اليوم وشروط الأطراف، ولكننا نعلم على الأقل أن روسيا طرحت في عام 2013 أن يتم شراء باخرة نقل يونانية مستعملة يرفع عليها العلم الروسي لتأمين تدفق الطاقة بشكل مستمر بـ 15 مليون دولار كشفت عليها لجنة مختصة بوزارة النقل ولكن البنك المركزي عرقل شراءها هي أو غيرها منذ ذلك الحين رغم كل القرارات الوزارية، ونعلم أيضاً أن الإيرانيين سعوا إلى توقيع اتفاقيات مقايضة بضاعة لتصدير زيت الزيتون السوري مثلاً، مقابل منتجات غذائية

الأموال الضرورية لتأمين الأساسيات يجب أن تُجمع من أولئك الذين لا تزال الولايات المتحدة قادرة على إيجاد مصالح وأموال وأعمال لهم في الخارج، والذين يفضلون المتاجرة مع الإمارات وتركيا، ويتجنبون عقود مقايضة مع إيران، التي اعتادت على مواجهة العقوبات بهذه الطريقة تاريخياً، ولم تنتج باقتناع الطرف السوري بصفقة واحدة من هذا النوع! ولا يلجؤون للاستيراد من روسيا إلا تحت ضغط الحاجة والنقص ومن القمح حصراً، بينما روسيا هي المصدر العالمي الأكبر للقمح وبأسعار أقل من الأسعار العالمية.

لم ينجح التعاون إلا في مجالات «إشكالية» وبتفاقيات مع شركات خاصة روسية ومع الطرف الإيراني في مجالات كالفسفات، وبعقود استثنائية تقتلص حصة المال العام منها إلى 30% بينما 70% تتوزع على الشركات المساهمة، ولكن ربما على شركائها السوريين أيضاً الذين قبلوا بمثل هذا الإجحاف، وهي شركات غير موضوعية، ولم تنتج بالإقلاع والعمل، وهي مبنية على رؤية وأفق ربحي ضيق لشركاء!

ودوائية وصناعية، ولكنها مقترحات نامت في خزائن القرار وبقي الزيت ليجمعه التجار ويصدروه بأبخس الأسعار، ويعلم الجميع أيضاً أن الخط الائتماني الإيراني كانت منتجاته تباع في السوق السورية، ولا يسدد كامل المبالغ للإيرانيين. وما كان صحيحاً في أمس لا يزال صحيحاً اليوم، إذ لا يوجد أي مؤشر على أن السلوك الروسي والإيراني أصبح أكثر «طمعاً»، والميل السوري أصبح أكثر عقلانية.

مال الأثرياء لتأمين الأساسيات للمجتمع

إن تأمين الحاجات الأساسية من القمح والنفط على الأقل من روسيا وإيران يحتاج إلى تأمين كتلة مالية تحت تصرف المال العام للوصول إلى عقود ثابتة ومستقرة. وهذه الكتلة المالية يجب ألا يدفعها المجتمع السوري، وألا تجمع من الجباية من الشرائح الواسعة من أصحاب الأجور والمنتهجين، بل يجب أن تُجمع ممن اغتنوا على حساب فقر المال العام، وتوزع بحيث تولد إنتاجاً ودخولاً واستقراراً وتمنع توالد الفوضى، وتربط السوريين ببلادهم عوضاً عن تشكيل موجة هجرة جديدة.



**الأموال
الضرورية لتأمين
الأساسيات يجب
أن تُجمع من
أولئك الذين لا
تزال الولايات
المتحدة قادرة
على إيجاد
مصالح وأموال
وأعمال لهم في
الخارج**

الطاقة والقمح والغذاء والدواء مسائل سياسية، وتأمينها يجب أن يكون بالطريقة التي تحل المشكلة الإنسانية والسياسية، أي: بطريقة تمنع العودة للفوضى... بطريقة توظف فيها الأموال وتخصص وفقاً لضرورات إنقاذ البلاد، بينما الطريقة والنهج السوري اليوم والبارحة، كان بإدارة النقص والأزمة على حساب الملايين، ولمصلحة القلة الراحلة الغائمة من النفوذ، ولكن أي نفوذ هذا إذا ما استعاد مشروع الفوضى صخبه في سورية، وأي ربح سيجنون؟!

بريتون وودز جديدة...

تبديل المال العالمي حتى 2022



أصبح التجهيز لمرحلة ما بعد الدولار، أمراً محسوماً. «فالنقد العالمي» بمجمله سينتقل إلى صيغة جديدة... ويبدو أن الأزممة تضع هذا الاستبدال «على نار حامية»، حيث أطلق صندوق النقد الدولي دعوة إلى مفاوضات بريتون وودز جديدة لإعادة صياغة النظام النقدي، والانتقال من قاعدة الدولار إلى نظام موحد للعملات المركزية الإلكترونية.

عشائر محمود

تحدث صندوق النقد الدولي بتاريخ 15-10-2020 عن استحقاق لحظة بريتون وودز جديدة، تيمناً بمباحثات الدولية التي جرت في عام 1944، حيث انضم 44 من قادة العالم إلى مفاوضات صياغة النظام النقدي الدولي، ذلك الذي خرج عنه استبدال قاعدة الذهب، بقاعدة الدولار المغطى بالذهب، والذي تحدد العملات الدولية الأخرى على أساسه.

لحظة بريتون وودز

رسخت تلك اللحظة بداية هيمنة الدولار العالمية المبنية على «النصر الأمريكي» بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت الولايات المتحدة: بأكبر احتياطات ذهب، وأعلى نمو اقتصادي، وأعلى مستوى عسكري وتكنولوجي، وبأقل الخسائر والأضرار وأعلى مستوى جاهزية لإعادة إعمار أوروبا... وكل ما ينجم عن ذلك موضوعياً من وضع متقدم لعملتها «الدولار الأمريكي» ومقدرتها على لعب دور عالمي، في لحظة احتاج العالم فيها «العملة العالمية». وتشكلت منظومة الدولار العالمي بما فيها جملة مؤسسات ومنظمات إدارة النقد والإقراض الدولي، مثل: صندوق النقد والبنك الدوليين.

لقد كانت اللحظة الدولية في 1944 تعكس نهاية معركة، والتفاوض بناء على الأوزان الجديدة، التفاوض على واحدة من أهم جوانب «الإدارة والهيمنة العالمية» وهو «النقد العالمي». وصندوق النقد الدولي يقول اليوم: إنها «لحظة بريتون وودز جديدة» فهل نحن اليوم في نهاية معركة وبداية عملية تفاوض دولي بناء على تغيير الأوزان؟!

لحظة «أزمة نمو وديون»

بالعودة إلى التصريحات والإعلانات المتعلقة بالموضوع، فإن رئيسة صندوق النقد الدولي وفي خطابها للقاء السنوي 2020، ركزت على أن هذه اللحظة ناتجة عن حجم الأزمة الاقتصادية الدولية. وترتبط الأزمة بوباء كورونا بالدرجة الأولى، «كما جرت العادة في وصف أزمة 2020 بينما كان الجميع يترقب انفجار الأزمة في 2019-2020 بغض النظر عن الوباء الذي أتى ليطلع الأزمة المرتقبة بطابعه».

تشير رئيسة الصندوق: أن الاقتصاد العالمي سيخسر على الأقل في عام 2020 4.4% من قيمته وأكثر من 11 تريليون دولار، وأن الفقر سيزداد عالمياً، والأهم: أننا نتجه إلى مرحلة طويلة من تراجع الإنتاجية، وأزمة عمل وتراجع في الدخل وتفاقم في اللامساواة وفق تعبيراتها. كما ترتبط الأزمة أيضاً بكتلة الديون الهائلة غير القابلة للسداد، والتي تصل إلى عتبة من الحاجة الملحة إلى إعادة الهيكلة.

عملية سياسية شاملة

إن السمة الأساسية للهيمنة الاقتصادية العالمية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، هي امتلاك المال العالمي... وإن كان الدولار هو شكل تجليه السابق، فإن الدولار يصبح عبئاً، وينبغي التخلص منه للحفاظ على «ملكية المال العالمي»... وهو ما يتطلب عملية «تبديل العملات الدولية» وإعادة هيكلة واسعة للديون العالمية لتحويل الديون إلى ملكية ثروات فعلية، امتلاك قرار الدول والحكومات المقترضة، وامتلاك قرار الشركات المثقلة بالديون، وتجميع مدخرات واحتياطات المال العالمية، وإعادة تقييمها واستبدالها بالعملة الصادرة عن المؤسسات الدولية الشاملة الكبرى.

إنها عملية إعادة توزيع للخسائر ومركزة للقوة، ولذلك ستكتنف على صراعات كبرى مع الحكومات التي ترتهن للغرب مالياً، وستضطر أن تدفع له من مجتمعاتها المأزومة التي ستدخل في صراعات معها، ومع البنى الاقتصادية من شركات وقطاعات قد لا تقبل عملية إعادة الترتيب، التي سيحاول قطاع المال أن يضمها لصالحه، والأهم من القوى الدولية الجديدة وأبرزها: الصين المسابقة اقتصادياً وتكنولوجياً وتحديداً في مجال العملات الإلكترونية المركزية، والتي لن ترضى أن يعاد ترتيب الهيمنة المالية والمؤسسية الدولية لمصلحة الغرب.

الغرب يحاول أن يفرض لحظة تفاوض مبكرة، حيث لا يزال في موقع أفضل، من حيث استفادته من وظيفة المال العالمي، ولكن لحظة التفاوض مسألة معقدة لا يحدها مالكو المال العالمي في الغرب وحدهم، طالما أن وزنهم في تراجع ووزن الآخرين في تقدم.

العملة الإلكترونية المركزية

إذا كانت الديون والدولار هي عنصر القوة الأساس للمنظومة المالية الغربية حتى الآن، فإن هذا الدولار لم يعد مضمون الاستمرارية... ويمكن أن يؤدي تراجع الهيمنة الأمريكية سياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً إلى انهياره وانهيار قوة الدين معه! لذلك فإن إعادة تقييم الديون «بالعملات الدولية الجديدة» يبدو أمراً مطروحاً على طاولة التنفيذ السريع.

بتاريخ 13-10-2020 صدر تقرير عن financial stability board وهو الهيكل الاستشاري الدولي الذي تم تأسيسه من قبل مجموعة العشرين في عام 2009 والمعني بمتابعة استقرار النظام المالي العالمي، حيث أعلن التقرير عن جملة الجهود بما يخص عملات الاستقرار الدولية GCSS، تنظيمها والإشراف على ترتيبات إصدارها بصفها عملات إلكترونية مشفرة ستصدر عن المؤسسات الدولية. يعكس التقرير نقاشات على مستوى بنى سياسية ومؤسسية دولية كبرى: دول مجموعة العشرين، ومدراء البنوك المركزية الأكبر، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية... ويشير إلى أن هناك مسعى لإيجاد إطار لتنظيم هذه العملات وتوحيد أسس إصدارها مع الإشارة إلى أنها قد تكون على أساس كتلة العملات الدولية الموجودة حالياً، وأن الأجل الزمنية لتشكيل الإطار: عامان لا أكثر... وحتى 2022 ستكون الأطر والاختبارات مكتملة.

سبق هذا الإعلان اجتماع آخر لمجموعة البنوك المركزية السبعة الغربية مع المؤسسات الدولية ذاتها لتوحيد أطر تشكيل العملات الإلكترونية المركزية للحاق بالسبق الصيني في هذا المجال، واحتواء العملات الإلكترونية الخاصة بما فيها عملة فيسبوك لبرا، وبيتكوين وغيرها.

إعادة هيكلة الديون

صندوق النقد الدولي، يعلن أن إدارة مخاطر الديون هي مهمة أساسية، سواء ديون الحكومات أو القطاع الخاص... إذ يتوقع أن يصل دين الحكومات في العام القادم إلى نسبة 125% من ناتج الدول المتقدمة، و65% من ناتج الدول الصاعدة، و50% من ناتج الدول منخفضة الدخل، هذا عدا عن مجمل الدين العالمي الذي يفوق 350% من الناتج العالمي.

الصندوق يقول: إن فترة السماح بعدم سداد الدين التي تم الاتفاق عليها وتمديدتها من جانب مجموعة العشرين «أكبر عشرين اقتصاداً عالمياً»، لا يمكن أن تستمر... وأنه ينبغي إعادة هيكلة دون تأخير.

يمكن القول: إن صندوق النقد «وهو المؤسسة الواجهة لحكم المال العالمي» يعلن أنه ما من نمو في الأفق القريب، وأنه ينبغي أن تتم إعادة ترتيب للديون العالمية، في إطار تفاوضي لأكثر عشرين قوة عالمية مع المؤسسات النقدية الكبرى العابرة للدول. وفي إعادة الهيكلة، هنالك دائن ومدين، خاسر ورايح، وإعادة ترتيب واسعة للثروات العالمية، وبالفعل هذه لحظة مناسبة ليطلق الغرب هذه العملية قبل فوات الأوان.

الاقتصاد العالمي بوضعه المأزوم والهش الآن، أصبح يتنافس عن طريق تدفق الدين، وتحديد الدولار الآتي من البنوك المركزية الغربية. وهي عملية إنعاش لا يمكن أن تستمر طويلاً! ولذلك، تريد البنوك المركزية في الغرب المملوكة «للطغمة المالية العالمية» أن تقبض ضمن هذا الإنعاش، وترث شركة الدول والشركات والتجمعات المالية الأضعف، قبل أن يفقد التدفق المالي قدرته على الإغاثة، أي: قبل أن تفقد كتلة الدولار قيمتها وتنهار، ولذلك فإن استبدال العملة الدولية واحدة من الخطوات الأساسية.

إذا كانت الديون والدولار هي عنصر القوة الأساس للمنظومة المالية الغربية حتى الآن فإن هذا الدولار لم يعد مضمون الاستمرارية

الأزمات المفتعلة والحلول الرسمية



اختفت طوابير السيارات أمام الكازيات بقدره قادر مباشرة بعد قرار رفع سعر البنزين خلال الأسبوع الماضي، لتسقط معه كافة الذرائع والتبريرات الرسمية المسافة عن توقف مصفاة بانياس، أو عن موسم السياحة، أو عن قلة التوريدات، بل وحتى ذرائع العقوبات والحصار.

نوار الدمشقي

الكميات الموردة إلى الكازيات من المادة كافية لتسد حاجات الاستهلاك للسيارات بكافة أنواعها وشرائحها وبكافة المحافظات، ولتظهر الحقيقة جلية للعيان، أن جزءاً هاماً من الأزمة كان مفتعلاً بغاية تبرير رفع السعر، طبعاً مع عدم إغفال حصص الاستغلال، سواء بما يخص استعمار عمل شبكات السوق السوداء على المادة خلال الأزمة وبسببها، أو بما يخص هوامش الربح الإضافية المقطعة لصالح الموردين والفاسدين والمستغلين بموجب السعر الجديد.

المستجدات الرسمية غير مباشرة

مع تفاقم أزمة المازوت حالياً، التي تتمظهر من خلال أزمة المواصلات، أو من خلال تأخر تسليم دفعات مازوت التدفئة للمواطنين، بدأت التساؤلات على السنة المواطنين عن التالي من نتائج بسبب الأزمة!

ومع الاستباق برفع سعر البنزين والمازوت الصناعي، أصبح خيار رفع سعر مازوت التدفئة والنقل شبه محسوم، ربما بانتظار موعد صدور القرار الرسمي فقط، وعسى تكون مخطئين!

وكذلك هي الحال مع أسطوانة الغاز المنزلي، فقد توقف وصول الرسائل الخاصة بالمادة للمواطنين، أو تباعد فترات الاستلام، ولعل ذلك يكون تحضيراً لرفع سعر الأسطوانة لاحقاً، وعسى تكون مخطئين أيضاً! في الأحوال جميعها، لا غرابة مع كل الإجراءات الحكومية، سواء التحضيرية أو التنفيذية، فتخفيض الدعم وتحرير الأسعار جزء من السياسات الليبرالية المعتمدة

أزمة المازوت والغاز المنزلي ما زالت مستمرة، بانتظار مآلات حللتها، التي ربما لن تكون أفضل حالاً من البيات حللة أزمة البنزين من خلال رفع سعرها، فما هي مصفاة حصص تتوقف عن العمل بغاية الصيانة الآن، ولا ندري ما هي الانعكاسات السلبية لذلك لاحقاً، في الوقت الذي يتربص فيه المواطنون موعد وصول الرسالة الخاصة بشأن استلام أسطوانة الغاز المنزلي، وما هم ينتظرون مواعيد استلام مستحقاتهم من مازوت التدفئة، التي ما زالت قيد الانتظار، وما هي أزمة المواصلات بدأت تتفاقم مشيرة إلى مشكلة في توريدات المازوت.

أما الأسوأ، فهو النتائج الكارثية على الأسعار في الأسواق، للسلع والمواد والخدمات، بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية المتتالي، والتي يدفع ضريبتها عموم السوريين، وخاصة الغالبية الفقيرة.

تحضيرات مخبرية مسبقاً

من البداية، لم يكن الأمر مفاجئاً للمواطنين، فقد توقع هؤلاء ومع بدء ظهور أزمة البنزين، أن هناك نوايا مبيتة من أجل رفع سعره، فهذا ما عهدوه مع الإجراءات الحكومية التحضيرية قبل كل قرار يتضمن رفع سعر مادة من المواد التي يقال عنها أنها «مدعومة»، وهو ما جرى ويجري دائماً بهذا الشأن.

فبعد أن طال انتظار الحلول لأزمة البنزين التي استمرت لأكثر من شهرين، وبمجرد صدور قرار رفع سعره رسمياً، أصبحت

رفع أسعار المشتقات النفطية محدودة الأثر والتأثير على أسعار المواد والسلع والخدمات في الأسواق، كما جرى من حديث بما يخص المازوت الصناعي مؤخراً، بينما واقع الحال يقول: إن الارتفاعات المتتالية للأسعار، بغض النظر عن مبرراتها جميعها، تدفع بالغالبية الفقيرة من السوريين نحو الفاقة والعوز، لتأتي الأزمات بمزيد من الدفع نحو الجوع.

وربما اختصاراً يمكن القول: لا نهاية لمسلسل الأزمات متتالية الأجزاء وأساليب حللتها المتعارف عليها رسمياً، من جيوبنا وعلى حساب معيشتنا، إلا من خلال الانتهاء بداية من مسلسل السياسات الليبرالية المطبق نفسه، وبعد إضعاف وتحييد أوار القائمين عليها والمستفيدين منها من كبار الناهيين والفاسدين.

والمطبقة حكومياً منذ عقود وحتى الآن، وبهذا الصدد لسنا مخطئين دون أدنى شك.

تحليل جديد للأسعار

موجات ارتفاعات الأسعار المتتالية ليست بحاجة لذرائع، فالواقع يقول: إن الأسعار منفصلة في الأسواق على المواد والسلع والخدمات كافة، وكل يعني على ليلاه بهذا المجال، فكيف عندما يكون هناك تبرير أو ذريعة ما، وخاصة إن كانت رسمية وعلى مادة رئيسية تدخل في تفاصيل جميع الكلف مثل: المشتقات النفطية؟! مثال: المشتقات النفطية؟!

الفاقي للعين، أن تقدم بعض التبريرات لإقناع المواطنين أن قرارات رفع السعر تأخذ بعين الاعتبار مصلحتهم، أو أنها بغاية إيصال الدعم لمستحقيه، كما يجري مع كل قرار رفع سعر حكومي! والأسوأ هو اعتبار قرارات



ورقة روتينية من القصر العدلي

اليكم القصة القصيرة التالية، كما روتها صاحبة العلاقة من واقع ماساتها ومعاناتها، دون رتوش:

مراسك قاسيون

على أمل استخراج الأوراق قبل أن يصل حضرة القاضي.

بعد أن أتممت الأوراق وعدت ودخلت إلى مكتب القاضي، اعترض على الطلب وقال بأنه يجب أن أكتب سبب تكليف المحامي. عدت ووقفت في الطابور، وانتظرت من جديد إلى أن وصلت إلى الموظفة رصينة الوجه، التي تطلب 800 ليرة ثمناً للطلب، ولكنها لن تعيد من الألف للمرة الثانية لأنها لا تملك فراطاً!

وبعد جهد جهيد وتمكني من الوصول إلى مكتب القاضي، رفض سيادته التوقيع على الطلب، وحوله إلى ديوان الفرائض لمتابعة إجراءات وصاية دائمة!

مشوار التعب

استمر التعب في استكمال الأوراق، وبعد أن وعدنا الموظف المتعاطف بأن هذه الورقة الأخيرة التي بقيت ويصدر القرار، تضيف:

وصلت إلى مكتب القاضي، فكان هناك طابور طويل بالانتظار. أعطيت الإضبارة إلى القاضي الزميل في نفس المكتب،

فتأمل حضرته الأوراق ببرود وطلب ورقه بيان وفاة للجد. ولم ينفع قولي بأن قرار حصر الإرث الصادر منذ أسبوع من نفس المكتب صادر بناءً على أن الجد متوفى ولا يورث، وبناءً على بيان الوفاة الصادر آنذاك.

أعطاني القاضي الإضبارة وطلب مني الذهاب لاستخراج هذه الورقة من خدمة المواطن، وأن أسرع قبل أن ينتهي الدوام. خرجت من المكتب وعيناي مليئة بالدموع، وتمكنت من إرسال الأوراق مع أحدهم إلى الموظف الذي بجانبه، والذي تصفح الأوراق بدوره ووافق عليها واعتمدها، وأصدر القرار دون أن يرى حاجة لإحضار بيان وفاة.

المشكلة الكبرى هنا أنني لا أعرف كيف أعطي «ثمن فنانج قهوة» أو بالأحرى الطريقة التي أدفعها بها.

عدت ودموعي تسبقني لفرحتي بأنني أنهيت المعاملة، لكن قاطعها المحامي الذي أخبرني في المساء بأن هذا القرار هو قرار وصاية دائمة، وهي لا تتفع بدلاً عن الحصول على إذن خاص بتوكيل محامي لإجراء معاملة البيع.

اليوم التالي

عدت في اليوم التالي لأقف في الطابور

أمام مكتب القاضي، ليتأمل الأوراق ويحولها إلى قاض آخر لتحديد موعد إجراء كشف على العقار موضوع البيع. شعرت فجأة بأن الأروقة المعتمدة في القصر العدلي، والتي تشبه السجن، قد تداخلت مع عظمة حزني، وأنا أبحث عن مكتب القاضي الشرعي الأول، والذي لم أعد أراه من سحابة الدموع التي غطت عيني.

وقفت من جديد في طابور طويل، وكنت أشعر بالغيرة والحسد من أولئك الذين يخرجون ويدخلون بسرعة إلى مكتب القاضي دون الوقوف بالطابور. ثم سألني العسكري الواقف أمام باب القاضي، بعد تنبئه لدموعي التي لا تتوقف، عن طلبتي، وعندما أريته إياه

وجهني إلى قاض آخر. دخلت بسرعة إلى ذلك القاضي وأنا أتمتم وأدعوا أن تمشي أموري بسرعة، ودقات قلبي تكاد تتوقف من خوفاً أن يطلب مني ورقة أخرى. قرب القاضي نظارته وتامل الطلب وسألني: «هذا الطلب من أجل توكيل محام فقط؟» أجبت بنعم وأنا فرحة بأن أحدهم انتبه أخيراً إلى ما هو مكتوب في الطلب.

حملت الطلب الذي وقَّعه القاضي بسرعة وانطلقت إلى ديوان الأيتام لتسجيله. وكنت طيلة هذا الوقت أنظر إلى الساعة وأحسب ما مضى منها، علي أن أتتحق بالعمل قبل أن تزيد ساعات الاقتطاع بلا أجر، فانا لم تعد لدي ساعات إجازة. تمت.. ولم تنته.

التسوية الليبية تمضي رغم التخوفات والتشويوهات المتعمدة



في مؤسسات الدولة وتشكيل قوة عسكرية نظامية ترفع تقاريرها إلى اللجنة المشتركة.

هروب إلى الأمام أم خطوات حقيقية؟

يعتبر البعض أن هذه الخطوات الأخيرة المتسارعة فيما يخص الأزمة الليبية تمثل محاولة هروب للأمام من قبل طرفي الأزمة عبر توافقهم بهذا الشكل لا بغية حلّ الأزمة فعلياً على المستوى الوطني والاجتماعي، وإنما تخادماً متبادلاً بغية الالتفاف على المخرجات السياسية السابقة، سواء في مؤتمر برلين أو القرار الدولي 2510 اللذين يفيدان في مضمونها ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية تدير البلاد في مرحلة انتقالية بالتوازي مع التعديل الدستوري، وصولاً إلى قيام انتخابات برلمانية ورئاسية تشمل «جميع» القوى السياسية الليبية.

لكن على أية حال، وعلى الرغم من هذه التخوفات المشروعة والموضوعية، إلا أن مسألة النوايا هنا - خاصة أمام المستجدات الجارية وما سينتج عنها، بالتوازي مع الطرف الإقليمي والدولي الذي يدفع باتجاه التسوية - غير مهمة، حيث إن خطوات إعادة ربط المناطق الليبية حيويًا: اقتصادياً واجتماعياً، ودمج الفصائل العسكرية بجيش ليبي واحد، والتوصل إلى قيادة سياسية مشتركة، وإن كانت بشكل يبدو متفاوتاً الآن، إلا أنه يشكل الأرضية لإعادة بناء الدولة الليبية، وإنهاء الأزمة المسلحة، واستعادة السيادة الليبية بعد خروج القوات الأجنبية سواء المعلن أو غير المعلن عنها، وهذا بدوره سيؤمن عودة الحياة السياسية إلى البلاد، لتبرز أو تنتشأ في حينه القوى الشعبية والسياسية التي تحمل مشروع التغيير وتدفع به.

التهدئة الحالية على جبهات القتال وتجنب أي تصعيد عسكري». الأمر الذي يتيح عملياً إعادة الربط والتواصل بين مختلف المناطق الليبية بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، ليشكل هذا الأمر، بحال استمراره، خطوة كبيرة وأساسية بتمتين وحدة البلاد.

وفي اليوم نفسه، أعلن نائب رئيس حكومة الوفاق الليبية، أحمد معيتق، عن تعاون الحكومة مع «الجيش الوطني الليبي» لوضع ميزانية موحدة للبلاد قريباً، بما يخدم الهدف نفسه من إعادة وصل البلاد وتوحيدها اقتصادياً واجتماعياً، وهذا بدوره يشكل أساساً للوحدة السياسية التي يجري العمل عليها.

وفي اليوم نفسه أيضاً، جرت بين وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، ومباحثات مع رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، حيث أعرب خلالها الأخير عن تفاؤله بما تحقّقه الأطراف الليبية من توافقات، مؤكداً: أن الأطراف «ستبحث كيفية تجسيدها على أرض الواقع»، ومشيراً إلى أن تحقيق ذلك سيتهيء حالة انقسام المؤسسات، ويسهم في إعادة التوازن الاقتصادي والمالي للدولة الليبية.

وصولاً إلى اليوم الأخير من اجتماع «5+5» حيث أعلن عن اتفاق تاريخي جمع بين حكومة الوفاق الليبية، والجيش الوطني بشأن وقف إطلاق نار دائم في عموم البلاد، ويتضمن الاتفاق عدداً من البنود الأخرى لا تقل أهمية نذكر منها: - انسحاب كافة المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد في موعد أقصاه ثلاثة أشهر. - وقف عمليات التدريب العسكري في عموم الأراضي الليبية ومغادرة فرق التدريب البلاد إلى حين تولي الحكومة الجديدة مهامها. - دمج المجموعات المسلحة

اتفاق تاريخي جمع بين حكومة الوفاق الليبية والجيش الوطني بشأن وقف إطلاق نار دائم في عموم البلاد

لاستكمال المناقشات» وفقاً للبيان المشترك الصادر عن الطرفين الليبيين في 13 تشرين الأول، وفي اليوم نفسه صدر تصريح من وزير داخلية حكومة الوفاق الليبي، فتحي باشاغا، معتبراً فيه: أن ليبيا جاهزة الآن لإعلان اتفاق سياسي يجمع كل الليبيين، مؤكداً أن نتائج ومخرجات اللقاءات الخارجية بين الفرقاء خير دليل على ذلك، كما أعلن الناطق باسم قوات «الجيش الوطني الليبي»، اللواء أحمد المسماري: أن الجيش الليبي ملتزم بإعلان وقف إطلاق النار المعلن مؤخراً، من أجل إنجاح العملية السياسية في البلاد، لينعكس هذا التطور بالترحيب الكبير من قبل الشارع الليبي بهذا الاتفاق، وسط مطالب بضرورة إتمام تنفيذه وحل الأزمات المعيشية والصحية، وأبدت الأمم المتحدة «إثناؤها» على هذا الاتفاق.

لجنة 5+5 ومباحثات المغرب

في 19 من الشهر الجاري، أعلنت الأمم المتحدة انطلاق الجولة الرابعة من محادثات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5+5» التي تمثل طرفي النزاع في ليبيا، بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز، وللتذكير: يتعين على هذه اللجنة التي انبثقت عن قمة دولية عقدت في كانون الثاني 2020 في برلين، تحديد شروط وقف إطلاق نار مستدام، مع الانسحاب من مواقع عسكرية.

لتعلن ستيفاني وليامز بعد يومين عن جملة اتفاقات جديدة تم التوصل إليها بين الوفدين العسكريين، تشمل إعادة فتح الطرق البرية وخطوط الرحلات الجوية الداخلية وتسهيل التواصل بين المناطق، والتأكيد على «مواصلة حالة

هدأت الحرب وعلّ صوت الحوار، هذا ما يجري في ليبيا منذ نحو شهرين، وصولاً إلى توافقات وتقاطعات هامة بين طرفي النزاع على طريق التسوية الشاملة للأزمة الليبية، لكن وعلى الرغم من حالة التفاؤل التي تحيط بالعمليات السياسية الجارية، إلا أن العديد من المتابعين يعتبرون ما يجري لا يزال ضعيفاً أو هشاً، بالاستناد إلى تاريخ الأزمة الليبية من جهة، وتأثراً بتصريحات عددٍ من الرؤساء والسياسيين من جهة أخرى.

يزن بوظو

صحيح أنه من المبكر جداً الحديث عن «تسوية شاملة» بعد، رغم كل المؤشرات الشكلية الإيجابية التي تظهر من طرفي الصراع الليبي وورقة مؤتمرات الحوار التي تجمعهم سواء في مصر أو تونس أو جنيف، إلا أن هذا الأمر لا يعني بأي شكل من الأشكال عدم رؤية التطورات بأهميتها أو التبخيس منها، فهي وإن افترضنا أنها «إعلانات سياسية» بما يقصد بها بوصفها أقوال لا أفعال، إلا أنها تضع جميع الأطراف أمام استحقاقات عملية وفعالية بهذا الاتجاه، حيث كل اتفاق وورقة موقعة تكون ملزمة بالنسبة للطرفين ويترتب على نقضها، أمام الأطراف الأخرى، داخلياً وخارجياً، عدة نقاط تسقط من رصيدها ووزنها السياسي.

مؤتمر القاهرة

نرصد السلسلة الأخيرة من المباحثات بدءاً من الحوار الذي أمنتته القاهرة في 11 من الشهر الجاري، ولمدة ثلاثة أيام، حيث زارها وفدان من مجلس النواب الليبي «شرقاً» والمجلس الأعلى للدولة «غرباً» لبحث القضايا الدستورية والانتخابات الرئاسية والبرلمانية، تخضع عنه اتفاق على «ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية والبدء في ترتيبات المرحلة الدائمة» و«عقد جولة ثانية...»

أوروبا: ضباب كثيف



لباندو وفريقه برهنت في سلوكها أنها ليست حليفاً وليست صديقاً، وأنها باتت تشكل تهديداً للأمن الأمريكي والأوروبي. بل يورد السياسي الأمريكي إحصاءات تدلل على أن المواطنين الأتراك يُكونون مشاعر سلبية اتجاه الولايات المتحدة، حسب إحصاء أجري في 2017، والذي وصل إلى استنتاج أن 72% من الأتراك يرون في الولايات المتحدة تهديداً كبيراً، وهذه كانت النسبة الأعلى بين 30 دولة شملها الاستطلاع الذي استشهد به باندو.

على الرغم من أن باندو وآخرين يصوبون «جام غضبهم» على تركيا، إلا أن موقفهم من تحالف الناتو لا يختلف كثيراً، بل نجد بين كلمات باندو هجوماً وسخرية من الناتو على طول الخط، كأن يسخر من وجود دول، مثل: الجبل الأسود ضمن هذا التحالف، وهي التي لا تملك أكثر من 2080 مقاتلاً، وهو أقل من عدد الضباط الذين اعتقلتهم تركيا عقب محاولة الانقلاب!

من يقاتل من؟ وبأية أسلحة؟

لا يمكن النظر إلى الخلاف التركي اليوناني من كونه مجرد مؤشر على الشقاق داخل حلف الناتو! فاليونان وتركيا تتمتعان بعلاقات وثيقة مع روسيا إلى درجة أن هذه الأخيرة تلعب دوراً في خفض التوتر بين البلدين، وقد ذكر الرئيس التركي منذ أيام: أن اليونان تملك أيضاً منظومة الدفاع الروسية إس-300 المطورة، وهذا ما يجعل إمكانية فهم ساحة الصراع عملية صعبة، فتركيا لا تزال حتى اللحظة عالقة بين فريقين، ولا يمكن لأي منهما النظر إليها كحليف مستقر، ومن ناحية أخرى ينبغي رؤية أن روسيا استطاعت بناء علاقات حتى مع الدول الموجودة ضمن حلف الناتو أخرى، الذي يفترض أن يرى في روسيا «أكبر تهديد لأمن أوروبا»، واحتمال أن يتزود بالسلح الروسي احتمال قائم وهذا ما يفسر السلوك الأمريكي، فالتشريع الأمريكي الذي يسمح بفرض عقوبات على دول حلف الناتو التي تشتري سلاحاً روسياً لا يخص

مع تعافي الأوروبيين من نتائج الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي».

ويجري باندو مراجعة لسياسة الولايات المتحدة اتجاه تركيا، ليثبت أن هذه الأخيرة حليف غير موثوق، ويدعي أن أردوغان حاول جر الولايات المتحدة إلى الصراع في مواجهة النظام السوري، في الوقت الذي كانت تركيا تتعاون فيه مع داعش. في محاولة مضحكة لتصوير الولايات المتحدة كمغلوب على أمره، عاجز غير مدرك لما يجري، متجاهلاً: أن واشنطن دفعت تركيا مع مجموعة من الدول الأخرى لساحات المواجهة في سورية، وكانت الولايات المتحدة المحرك الأساس للمنظمات الإرهابية في المنطقة، وكان السلوك التركي ينسجم تماماً مع التوجه الأمريكي بتسهيل مهمة المنظمات الإرهابية، وتعميق الأوضاع الميدانية في سورية، ولا يمكن النظر إلى الدور التركي الأسود هذا بوصفه توجهاً مستقلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية «حليفه السابق»!

يصل دوغ باندو قبل نطقه باستنتاجاته النهائية للقول: بأن التهديد الأمني الخطير المحتمل لأوروبا هو روسيا، وفي هذه الحالة لا يمكن الوثوق بتركيا بأن تقف إلى جانب الناتو إذا ما اندلع هذا الصراع، فيرى باندو أن علاقات تركيا الجديدة مع روسيا «ستبنيها عن تحدي موسكو في أية ساحة من ساحات الصراع». وأضاف أنه «مثلما قرر أردوغان أنه لا يستطيع الوثوق بضباط بلاده المتمرزين في الناتو بعد محاولة الناتو الوثوق بالموظفين الأتراك الذين قد يكونون من عشاق روسيا الجدد»

ومن هنا يصل باندو للقول، بأن حلف الناتو قد خسر تركيا، وأنه وبعد اختيار تركيا بالممارسة قرارها بمغادرة الحلف، فيجب على الولايات المتحدة وأعضاء الناتو الآخرين التصديق على هذا القرار وحسب، وقبول الأمر الواقع. وأنه يجب على واشنطن أن تحسم الأمر وتنتهي النقاش حول طبيعة العلاقة مع تركيا، فهذه الأخيرة بنسبة

أعلنت تركيا أنها بدأت بإجراء اختبارات ميدانية على منظومة الدفاع الروسية إس-400 وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية والغربية التي لم تتوقف حتى اللحظة، إلا أن أنقرة متمسكة بقرارها هذا، ولتقريب المنظومة الدفاعية المتطورة مع هذا الإعلان من دخولها الرسمي في الخدمة، مع ما قد يحمله هذا الأمر من تداعيات على مجموعة واسعة من الملفات.

■ علاء ابوفراج

تمسك واشنطن وأنقرة بقراراتهما ورفضهما التراجع، يعني دفع الأمور باتجاه أكثر السيناريوهات تعقيداً، فالولايات المتحدة اعتمدت قانوناً في 2017 بعد إقراره من قبل البناتاغون، يسمح باتخاذ إجراءات اقتصادية عقابية بمجرد أن تبرم دولة ما «صفقة مهمة» مع قطاع التسليح الروسي، وكان القانون الأمريكي هو الرد المباشر، تلا الإعلان عن عزم تركيا شراء منظومة S-400 من روسيا. وبالإضافة إلى عزم واشنطن فرض عقوبات على تركيا، تتصاعد بعض الأصوات المحافظة في واشنطن لطرده تركيا من الناتو، وسحب الصواريخ النووية الأمريكية الموجودة في القاعدة الأمريكية على الأراضي التركية.



بالإضافة إلى عزم واشنطن فرض عقوبات على تركيا تتصاعد بعض الأصوات المحافظة في واشنطن لطرده تركيا من الناتو وسحب الصواريخ النووية الأمريكية الموجودة في القاعدة الأمريكية على الأراضي التركية

«الأصوات الأمريكية» لا ترفض أنقرة فحسب!

نشر السياسي الأمريكي دوغ باندو -والذي عمل كمستشار خاص للرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ويعد أحد الأعضاء البارزين في «معهد كاتو»، مركز الأبحاث الأمريكي المعروف- مجموعة من المقالات على مدار سنوات في عدد من الدوريات الأمريكية المعروفة، مثل: «ذي أميركان كونسيرفاتيف» و«فوربس» وغيرها، ويدعو باندو في مقالاته هذه إلى طرد تركيا من الناتو، وتوسع مضامين هذه المقالات التي باتت تعبر عن توجه جزء مهم من القوى الأمريكية لا لتهاجم تركيا فحسب، بل لتتحول إلى منصة للهجوم على حلف الناتو مجتمعاً، ونقاش جدوى استمراره أصلاً.

يفتح باندو إحدى مقالاته بهجوم على حلف الناتو، فقد اعتبر أن قيام هذا التحالف كان مفارقة تاريخية، وكان انضمام تركيا للتحالف مفارقة أكبر! واعتبر السياسي الأمريكي أن «التحالف العسكري هذا كان يجب أن ينتهي

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الجمعة 23 من الشهر الجاري: أن بلاده قامت بالفعل بإجراء اختبارات لمنظومة الدفاع الروسية إس-400، وجاء الرد على التصريح التركي هذا على لسان جوناثان هوفمان المتحدث الرسمي باسم البناتاغون، فقال هوفمان: إن واشنطن ترى في وجود المنظومة الروسية في الجيش التركي «إخلالاً في الالتزامات التي تعهدت بها تركيا بصفتها حليفاً للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي». مؤكداً معارضة بلاده لهذه الصفقة، ومذكراً بأنه ستكون لذلك «عواقب وخيمة» على أنقرة، التي وحسب تصريحات الرئيس التركي أكد: أن موقف واشنطن هذا «لا يهمننا، ولن نستأذنها بهذا الخصوص».

التداعيات على تركيا

رغم أن الحديث عن تداعيات استخدام تركيا لمنظومة الدفاع الروسية دائم التكرار، إلا أن حصر التداعيات المفترضة أمرٌ صعب ويمكننا القول: إن لهذه التداعيات حداً أدنى يكون باستمرار التوتر لفترة من الزمن، إلى أن ترضخ واشنطن وحلف الناتو إلى طبيعة تركيا «الهجينة» هذه، فتبقى تركيا جزءاً من هذا التحالف وعماد قواته البرية ومنصة إطلاق لصواريخه، وتحفظ تركيا بشراكتها مع روسيا «خصم الناتو المفترض» وتبقى منظومة الصواريخ المتطورة ضمن نقاطها الدفاعية. وإذا ما نظرنا إلى التداعيات القصوى لهذه الصفقة، ستكون بلا شك إعادة النظر بوجود تركيا ضمن حلف الناتو أصلاً، وما يحمله هذا من ضرورة رسم خطوط جديدة للصراع في المنطقة.

الصورة عالمياً

يجب صورة مختلفة!



محيطها الحيوي، ولن يكون من الصعب على روسيا إيجاد قواسم ومصالح مشتركة بينها وبين هذه الدول، بالإضافة إلى قدرتها العالية على بناء شراكات حتى بعيداً عن حدودها.

سيستمر ويتعمق في الفترة القادمة، وسيحمل معه نتائج سياسية غير متوقعة، فانهيار الاتحاد السوفييتي مكّن حلف الناتو من استمالة بعض دوله السابقة، التي تشكل بالنسبة لروسيا الاتحادية اليوم جزءاً من

اليوم 4 دول ضمن حلف الناتو تملك منظومات سلاح روسية، وهي بلغاريا وسلوفاكيا، بالإضافة إلى اليونان وتركيا التي كانت آخر المنضمين إلى سوق السلاح الروسي، ويبدو أن هذا التوجه

تركيا وحدها- وان كانت الدعاية الأمريكية تحاول حصر المشكلة في أنقرة وحدها- بل المشكلة أكبر من ذلك بكثير، فالولايات المتحدة تسعى إلى منع دول هذا الحلف من الانتقال إلى الحلف المعادي! فهناك

المنظومة العراقية باتجاه والشعب باتجاه آخر.



تجددت يوم الأحد مظاهرات الحراك العراقي بمناسبة مرور عام على «انتفاضة تشرين» مؤكدة خلالها إثبات وجودها ومطالبها، ولتشكل بدورها مؤشراً على استمرار وتفاقم حالة عدم الرضا التي يعيشها العراقيون وسعيهم إلى إنجاز التغييرات المطلوبة.

■ ملاذ سعد

خلف كل محاولات التجميل الإعلامية التي تقوم بها الحكومة العراقية بعناوين مكافحة الفساد، واستعادة المال المنهوب، وتأمين حقوق الشعب العراقي، إلا أن الأخير لم ير شيئاً من هذا القبيل، وهو الذي لم يتوقع أساساً شيئاً منها في ظل استمرار المنظومة الحالية بالعمل على ما هي عليه، بعد تغيير العديد من الوجوه منذ الانتفاضة، جراء ما فرضته من خضة سياسية على القوى العراقية المنخرطة في منظومة المحاصصة. وكنا قد أشرنا مراراً في مقالات سابقة في قاسيون على حتمية عودة الحراك العراقي ليتصدر المشهد مجدداً، طالما لم يجر أي

تغيير أو أي دفع حقيقي باتجاه التخلص من منظومة المحاصصة القائمة، لكن لا بد من التأكيد على أن هذه التظاهرات الآن قد لا تحمل بالضرورة سمة الموجة الجديدة بعد، فلا يزال الحديث مبكراً عن ذلك الآن، إلا أنها وبكل تأكيد: تحمل سمة رفض ومعارضة العراقيين لكل ما يجري في الداخل. حيث تسير الحكومة العراقية بعكس اتجاه التطورات الدولية عبر تعزيز علاقاتها غرباً، مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج ومصر، بمحاولات جلب استثمارات واتفاقات اقتصادية، ضاغطة على الشعب العراقي ومثمرة على جبهة الناهبين، تستعاض بها عن

علاقاتها مع جيرانها شرقاً، رغم الأزمة التي تمر بها واشنطن وكل حلفائها التاريخيين بما تنتجه من تراجع بأورزاتهم، وحداً من قدرتهم في الحفاظ على علاقات من هذا النوع مع «الحكومات التابعة»، أمام الصعود الصيني والروسي والإيراني بعلاقات التكافؤ والتعاون والتعددية. ومن جهة أخرى، فإنها تسير بعكس اتجاه التطورات العراقية الداخلية بانسحاب وخروج قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بالتوازي مع استمرارية حركة المقاومة لهذه القوات، بالإضافة إلى مطالب الحراك العراقي القديمة الجديدة، حيث يمضي الفرز

باصطفاف الحكومة العراقية مع القوى الغربية بشكل أكثر حدية ووضوحاً، بمقابل تقاطع مصالح القوى الصاعدة دولياً في الشرق مع الشعب العراقي. على أية حال، وفي نهاية المطاف، فإن سير الحكومة العراقية الحالية بهذا الشكل لا يعني أكثر من أنها تمضي نحو زوالها، وزوال منظومة المحاصصة المبنية على موازين القوى السابقة، فخلف الدعاية والترويج الإعلامي «بحل المشاكل» تجري ضمنها مركزة مالية وسياسية أعلى، وضعف أكبر على طول الخط... إن محاولات المضي بعكس حركة التاريخ لن تفضي إلا إلى انحسار وموت رعاتها.



• قالت منظمة العفو الدولية: إن الهيئات الأمنية الأمريكية غير قادرة على ضمان الأمن في فعاليات الاحتجاج، وهو ما يثير القلق قبيل الانتخابات الرئاسية في البلاد. وأشارت المنظمة، إلى أنه لا يمكن التكهن بنتائج التصويت في هذه الانتخابات، وإلى احتمال حدوث مظاهرات ضخمة بعد التصويت.



• قال الرئيس الصيني شي جين بينغ، اليوم: إن بلاده تعارض بشدة الهيمنة وسياسة القوة، ولم تسع قط إلى التوسع، وتعتقد أن تصرفات من هذا النوع لا يمكن إلا أن تقود العالم إلى طريق مسدود.



• دعا نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيدوف، إلى عدم تطبيق أية قيود تجارية أو مالية على الإمدادات الإنسانية في ظل أزمة كورونا التي تعصف بالعالم، وقال: إن بلاده تتقدم بمقترح لرفض عام لتطبيق قيود من هذا النوع.



• أعلنت المكسيك، أنها لن تتبع بالضرورة هبئة الغذاء والدواء الأمريكية في الموافقة على استخدام عقار «ريمديسيفير»، الذي تنتجه شركة «جيليا» ساينس»، في علاج الإصابات بكوفيد-19.



• انتقد السفير الروسي في واشنطن أناتولي أنتونوف، العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية على معهد الأبحاث العلمية المركزي للكيمياء والميكانيك الروسي، ووصفها بغير الشرعية.



• علق الناطق باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، على مسألة فرض واشنطن عقوبات جديدة على «السييل الشمالي-2»، وقال أنها ليست إلا استمراراً للنهج الأمريكي المتمثل في المنافسة غير العادلة، حيث تقوم الولايات المتحدة بالترويج لغازها المسال في أوروبا

جديدة على «السييل الشمالي-2»، وقال أنها ليست إلا استمراراً للنهج الأمريكي المتمثل في المنافسة غير العادلة، حيث تقوم الولايات المتحدة بالترويج لغازها المسال في أوروبا

الانفصال الصيني الأمريكي إلزامي



بوصفه جهداً لابتعاد عن الاتجاه التنموي الذي يتبع النموذج الغربي، والانتقال ناحية نموذج تنمية شامل ومستدام ينهي الفقر في المناطق الريفية.

يتم تعقيد هذا التحول العظيم بسبب الحرب التجارية الصينية-الأمريكية، وكذلك بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية في كلا البلدين. تأتي إعادة الهيكلة هذه كاستجابة لضرورة المالية في 2007 والتراجع العام في نظام العولمة الحالي. في هذه الأثناء يلوح في الأفق تهديد أزمة عالمية جديدة، سواء على المستويات المحلية أو العالمية. إنهاء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسياسة التسهيل الكمي في 2013 تركت أثراً هائلاً على الاقتصادات الصاعدة حول العالم. ورغم أن الصين ليست استثناءً، فالتأثيرات عليها لم تكن خطيرة بفضل إجراءات التحكم الصيني بحركة رأس المال والقاعدة الاقتصادية الصلبة.

حاولت الصين أن تستجيب للأزمة بإجراءات مسانعة «للدورة» المعولمة، وذلك عبر التخفيض الكبير لقدرة الإنتاج الصناعي. وخلافاً للإجراءات المضادة للدورة بين عامي 1997 و2008، حيث استثمرت الحكومة بشكل كبير في الصناعة والبنى التحتية الوطنية. أدت هذه الإجراءات، التي دفع نحوها كتل المصالح المالية الصينية بعد اكتسابه قوة على خلفية تراجع الربحية الصناعية، إلى جنون التمويل السريع، وانهيار سوق الأسهم المالي الصيني في 2015. تلا ذلك عملية إصلاح للصراف الأجنبي نتج عنها ضغط كبير على سعر صرف العملة الصينية. كان على الحكومة الصينية أن تضع قرابة ترليون دولار أمريكي من احتياطياتها من النقد الأجنبي في السوق كي تحقق الاستقرار في سعر صرف العملة الصينية.

دورة الدولار

في أول عقدين من دخول الصين في العولمة، كانت في حالة تكامل مع الولايات المتحدة بما يتعلق بالبنى الاقتصادية، وذلك

على المقرب الآخر هناك الطرف المستهدف من قبل هذا المعسكر: الصين. يذكرنا هذا بشكل أو بآخر بالترتيبات ضد الاتحاد السوفييتي في القرن العشرين، مع تغيير الطور الرأسمالي الحالي إلى الاحتكاري المالي في القرن الحادي والعشرين.

الانفصال وسط الأزمة

خلال الستينات، تم استبعاد الصين بشكل فاعل من كلا المعسكرين السوفييتي والأمريكي. كانت الصين مجبرة في ذلك الوقت على السعي نحو تنمية داخل حدودها لتحقيق «انفصالاً» نسبياً. إنه ما سماه سمير أمين: «رفض الانصياع للعولمة التي تتمحور حول الولايات المتحدة، واعتناق أجندة شعبية للتنمية». ثم في السبعينات عادت الصين من جديد إلى استقبال رأس المال الأجنبي بعد تطبيع علاقاتها الأجنبية، وفي أواخر التسعينات اندمجت في العولمة، فبدأت باستيراد المواد الخام وتصدير البضائع والخدمات المصنعة، وانضمت للتمويل، وبدأت بتوسيع قدراتها الإنتاجية والخدمية، لنصل إلى إطلاق مبادرة الحزام والطريق. واليوم، وبالترامان بين العقوبات المترابطة عليها والأزمة العالمية التي قادت إلى انهيار سلاسل التصنيع العالمية، فحتى لو لم تكن الحكومة الصينية مبالغة للانفصال، ولم تخطط بشكل واع وإستراتيجي لذلك، فالوضع قد يتطلب فك الارتباط والبحث عن بديل، مع تقبل حدوث التقلبات الهامشية على طول الطريق.

يشهد الاقتصاد الصيني تباطؤاً في نموه منذ 2013، هبوطاً بقرابة 50% عن ذروته، وهو الهبوط غير المسبوق خلال عشرين عاماً. استنزف النموذج القديم للعولمة زخمه، وأثرت العوامل الخارجية السلبية المترابطة على مدى ثلاثة عقود بعمق في المجتمع والاقتصاد والبيئة في الصين. لكن الصين تبنت إستراتيجية إعادة تنشيط الريف في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يمكن فهمه

خلال الستينات تم استبعاد الصين بشكل فاعل من كلا المعسكرين السوفييتي والأمريكي كانت الصين مجبرة في ذلك الوقت على السعي نحو تنمية داخل حدودها لتحقيق «انفصالاً» نسبياً

بدأت ديماغوجية الحرب الباردة تعود إلى السطح منذ خوض الولايات المتحدة لحروبها في العراق وليبيا وفي بقية الدول، واشتدت بعد موقف إدارة أوباما: «العودة إلى المحيط الهادئ»، وتصعيد إدارة ترامب التي منحت الأولوية للهدف الإستراتيجي: عزل الصين عن الغرب. الولايات المتحدة اليوم تريد «احتواء» الصين بأي ثمن، ويتضمن هذا الهجوم على شركات الاتصالات الصينية، واستغلال وباء كوفيد-19 لضرب الصين وإثارة رهاب-الصين الخبيث- وإغلاق القنصلية الصينية في هيوستن، ومنع الصين من تطوير مشاريع الجبل الخامس، وحتى الهجوم على الإعلام الاجتماعي الصيني، مثل: تيك-توك ووي-تشات. لقد بات قطع الطريق أمام استقلال الصين المتنامي عن طريق القمع الإستراتيجي الشامل والمنهجي محط إجماع بين النخب السياسية العليا في الولايات المتحدة. الأمر ليس نتيجة سمات خاصة لأحد الرؤساء، وليس مقتصرًا على تفضيلات حزبية مرحلية... إنها نهج إستراتيجي، وأمام الصين: إما الخضوع له، أو تعزيز الاستقلال.

مجموعة من الباحثين تعريب: عروة درويش

الأصول بموجب إجراءاته للتسهيل الكمي». في 19 آذار 2020 أعلن الاحتياطي الفيدرالي إنشاء اتفاقيات سيولة دولار مؤقتة «خطوط سواب» مع تسعة بنوك مركزية أخرى، حيث خصصت 60 مليار دولار لكل من البنوك المركزية في أستراليا والبرازيل وكوريا الجنوبية والمكسيك وسنغافورة، و30 ملياراً لكل من البنكين النرويجي والنيوزلندي. بهذه الطريقة، يشكل النظام النقدي للغرب في عصر العولمة المالية نمطاً مشابهاً لما تحدث عنه إيمانويل والرشتاين في نظرية الأنظمة العالمية: المركز-شبه الطرف-الطرف. بكلمات أخرى: محاولة إبقاء الدولار الأمريكي في الموقع المركزي مع دوران العملات الرئيسية الخمس المتبقية حوله، بما يشكل نظام المركز النقدي. يجعل هذا من بنوك هذه الدول «مركزاً ثانوياً» يمكنها من إجراء مبادلات عملة على نطاق واسع نسبياً مع الأنظمة الاقتصادية «المنااسبة» والمتوافقة إيديولوجياً، أما البنوك المركزية التسعة المنضمة حديثاً، فهي شبه الطرف هنا، ويبقى من تم استبعادهم من اتفاقيات سواب ليشكلوا بنوكاً مركزية طرفية. هذه المرحلة الأولى من الترتيبات المؤسسية للمراكز المالية تجسد وجود معسكر تهيمن عليه الولايات المتحدة، بينما

كان عام 2013 نقطة تحول في إعادة التنظيم الأمريكي، حيث قامت باستثناء الصين وبقية الدول الطرفية من تحالف المال العالمي. في تشرين الأول 2013 عقد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك الأوروبي المركزي والبنوك المركزية في بريطانيا واليابان وكندا وسويسرا اتفاقية «سواب» لتحل مكان اتفاقية مبادلة السيولة المؤقتة نظراً لانكماش سيولة الدولار الأمريكي، فاحتكار البنوك المركزية الستة يهيمن على استقطاب النظام النقدي والمالي العالمي. الأسواق النقدية والمالية التي تدخل هذا النظام ستحظى بدعم السيولة، وكذلك «بامتياز الحد الأدنى للأزمة» المفروض من قبل رأس المال الدولي. الأنظمة الاقتصادية حول العالم التي لم يحالفها الحظ للانضمام لهذا التحالف ستكون هشّة أمام هجمات تغيرات سعر صرف العملات والأسواق المالية.

تبعاً لانتشار كوفيد-19 وانهيار أسواق الأسهم الأمريكية، استمر الاحتياطي الفيدرالي بطباعة المال، مطلقاً تسهيلات كمية بقيمة 700 مليار دولار في 15 آذار 2020، ليعلن بعدها «التزاماً مفتوحاً بمواصلة شراء

ودرب حرب باردة قائم 1

الأيام قيمة النقود تؤمن بشكل وحيد تقريباً عبر موثوقية الدولة التي تدعمها. وعليه فقيمة الدولار الأمريكي مؤمنة من خلال الهيمنة العسكرية والاستقرار السياسي في الولايات المتحدة. النظام المالي العالمي الحالي يعمل فقط بسبب نظام الدولار، فدون «جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك» و «نظام غرفة المقاصة للمدفوعات بين البنوك» قد ينهار النظام العالمي المالي، وهو يضمن نظرياً احتكار الولايات المتحدة لسلطة فرض عقوبات مالية. فإذا ما نحينا التدخل العسكري المباشر جانباً، فالعقوبات المالية عبر النظام المالي الدولي هي إحدى الوسائل الفاعلة والهامة التي تديم هيمنة الولايات المتحدة. تقوم اليوم روسيا وأوروبا وغيرها من البلدان بالسعي نحو بدائل جديدة لنظام المدفوعات الدولية يكون قادراً على تخطي الولايات المتحدة. مثالها:

اليات دعم المبادلات التجارية- القناة التي أسستها فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة للتحويل على العقوبات الأمريكية ضد إيران. قد يؤدي صعود العملة الإلكترونية اليوم إلى تغيير قواعد اللعبة، ولكن العملات غير المدعومة من البنوك المركزية، مثل: بيتكوين، يبدو أنها مجال للمضاربة تعزز أوهام إيديولوجية للمدرسة النمساوية أكثر من كونها أداة عملية لتحسين الاقتصاد ورفاهية الشعوب. ولا يجب أن نستهن بتأثير العملات الرقمية التي تصدرها المؤسسات المالية الكبرى وعائلة تكنولوجيا المعلومات، وهي التي ستشكل تهديداً على سيادة العملات، وخاصة في الاقتصادات الصغيرة. كما أنّ علينا أن نأخذ بالحسبان قيام الولايات المتحدة بإصدار الدولار الرقمي، والذي سيؤدي إلى أخذ هيمنة الدولار إلى مرحلة جديدة. قد تؤدي مثل هذه الخطوة إلى وضع نهاية لسيادة المالية للكثير من الدول حول العالم.

على هذه الخلفية تبنت الصين مؤخراً وبشكل بارز تطوير إمكانات تقنيات التشفير وإصدار العملات الإلكترونية. إنّ الصين بوصفها رائدة في مجال المدفوعات الإلكترونية تقوم بالأبحاث عن العملات الإلكترونية والرقمية منذ قرابة ستة أعوام، وهذه الأبحاث تتخطى مجرد تحويل الأموال المحسوسة إلى أموال رقمية. يفترض بالعملات الرقمية أن تستبدل النقود المحسوسة، وأن يصدرها البنك المركزي الصيني لتكون العملة الرقمية القانونية الوحيدة في الصين. علاوة على ذلك، فتبعاً للبيانات الهائلة وتطور المدفوعات الإلكترونية في الصين، فإن العملة الرقمية سوف تحسن فاعلية سياسات البنك المركزي النقدية. كما يتوقع أن تعزز سهوله وتكاليف النقل المنخفضة للعملات الرقمية والدفع الإلكتروني موقع العملة الصينية كعملة عالمية.

السباق نحو مرحلة ما بعد الدولار قائم، لكنّ الكيفية التي سيعاد فيها تشكيل النظام المالي والاقتصادي العالمي ليست واضحة. الشيء الوحيد المؤكد: أن هناك تغييرات جذرية تجري في الأفق على المستوى المحلي الصيني. هل سيفيد تطوير العملة الرقمية في فاعلية وشفافية ومصادقية سلاسل المال الصناعية والمالية، وهل يخدم المال أخيراً الاقتصاد الحقيقي، أم أنّه سيطلق جولة جديدة من جنون المضاربة؟

عن: Toward Delinking: An Alternative Chinese Path Amid the New Cold War



«البتروويوان»، والذي اعتبرته الولايات المتحدة تهديداً للبترودولار، الذي يعد حجر أساس للمصالح الأمريكية منذ السبعينات. بكلمات أخرى: تسعى الصين إلى إقامة نظام تجارة دولي جديد، تحصل فيه على الامتيازات المتلائمة مع حجمها، تبعاً لعدم قدرتها على الحصول على هذه الامتيازات ضمن النظام الحالي.

الانفصال الكبير عن نظام التجارة العالمي الحالي يسير على قدم وساق. وكي تؤمن موقفاً في سلسلة التصنيع العالمي، كان على الصين أن تنشئ بشكل استباقي نظاماً تجارياً دولياً منفصلاً عن النظام القديم الذي تعيد الولايات المتحدة هيكلته حالياً. من المبكر اليوم، أن نقول بأنّ هذا الانقسام يمثل حرباً باردة جديدة تبعاً لأنه لم يتعين على جميع الدول أن تختار الوقوف مع أحد الجانبين. لكننا لا بدّ سنشهد ظهور نظام جديد ذو سلاسل توريد وأسواق متداخلة بشكل معقد مع النظام القديم.

لا يمكننا الجزم بما سيحدث، لكنّ النظام القديم مع اليات الاحتياطي الفيدرالي قد يصبح في جوهره أشبه بمخطط بونزي الهرمي. علينا أن نسأل: إن رفضت الصين الاستمرار «بإجلال» المركز في الولايات المتحدة، كما كانت الحال في العشرين أو الثلاثين عاماً الماضية، فهل سيمكن للمركز إيجاد مساهم كبير كفاية لإبقاء لعبة نظام الدين مستمرة؟ وإن لم يتمكن المركز من إدامة لعبة نظام الدين فهل سنجد أنفسنا في وضع أشبه بالسائد قبل الحرب العالمية الأولى؟ هل هناك حرب عالمية جديدة وشيكة الحدوث؟

الإلا دولرة

تديم هيمنة الدولار مصالح الولايات المتحدة العالمية، وهو إرث مأخوذ من نظام بريتون وودز التالي للحرب. يجب تحدي هيمنة الدولار كعملة احتياطية عالمية وعملة رئيسية في التجارة الدولية والتسويات. هذه

العالمي الجديد. يجب أن نفهم هنا بأنّ اللا توازن الهيكلي الذي كان مصدراً لزعة الاستقرار في الاقتصاد العالمي هو صلب «الاستثنائية» الأمريكية. الولايات المتحدة في هذا النظام ليست مجرد عضو كبير في المجتمع المعولم، بل هي من تضع القواعد فيه، فقد أنشأته لخدمة مصالحها، وهي الدولة الوحيدة التي يمكنها الازدهار بعد عقود من العجز التجاري المتزايد.

في الوقت الذي تستمر الصين فيه باظهار تنمية جوهرية، لا تزال الشركات متعددة الجنسيات تأخذ الحصة الأكبر من القيمة المضافة المنتجة في الصين. لكن لا تزال الصين تحافظ على سيادتها بشكل كبير في المجال المالي، الأمر الذي يثير استياء رأس المال الأجنبي الساعي إلى تحقيق ربحية أعلى في البلاد. وكانت المشكلة الأكبر في هذا السياق: أن آلية القاعدة النقدية في الصين خارجية وتعتمد على مخزونها من العملات الأجنبية، حيث تراكمت كميات هائلة من احتياطات النقد الأجنبي التي تتكون أساساً من الدولار، الأمر الذي جعل من السياسة النقدية الصينية سريعة التأثير بسياسات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والسياسة النقدية للولايات المتحدة، الأمر الذي لاحظت الحكومة الصينية عدم فاعليته في تنظيم الاقتصاد المحلي.

ردّ الضربة

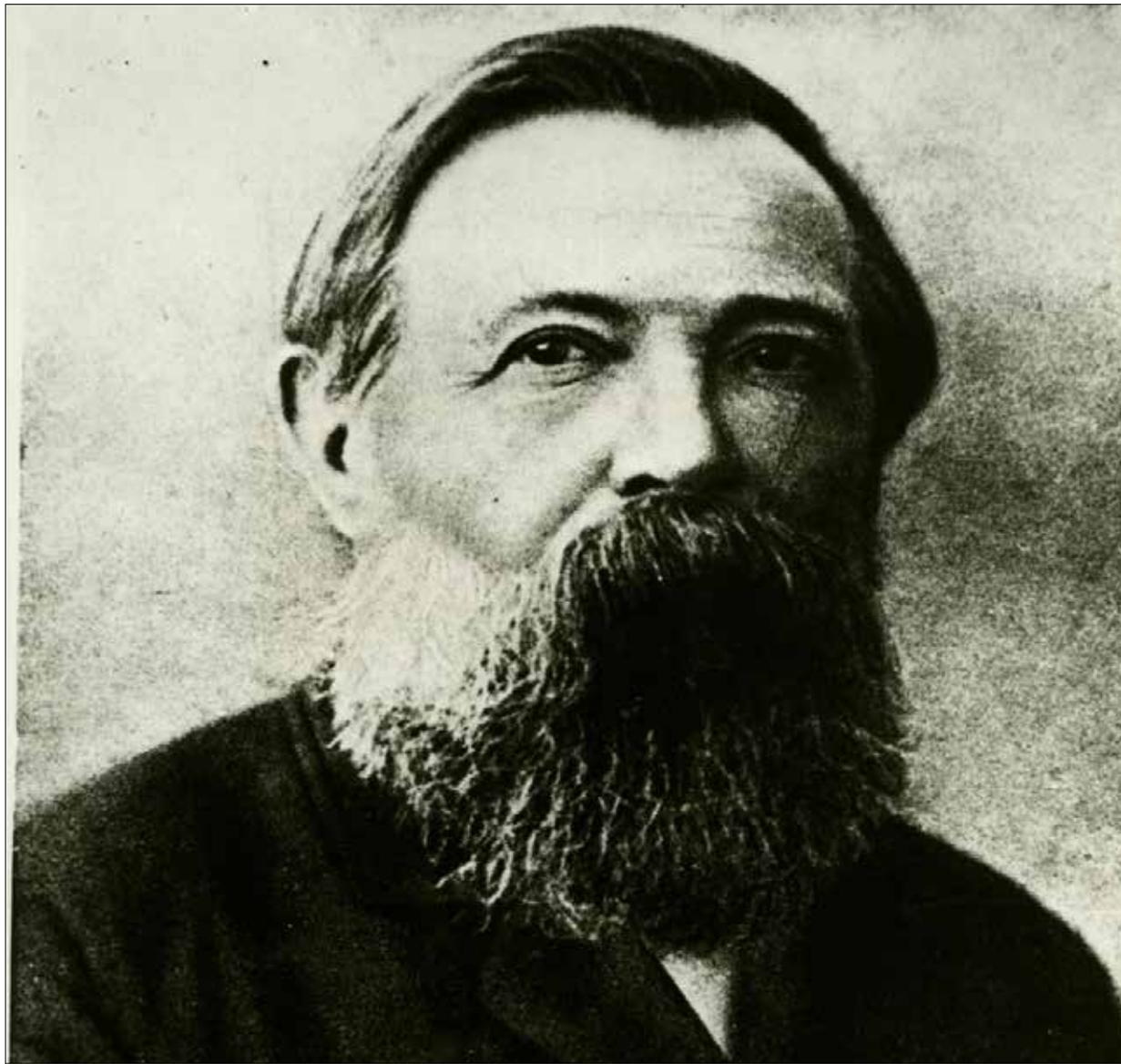
إنّ الوضع «التابع» للصين في النظام التجاري العالمي كان منعكساً أيضاً في نقص حقها في تسعير السلع الرئيسية. فرغم أنّها المستورد الأكبر، لم يكن للصين قدرة التفاوض على تحديد أسعار السلع الرئيسية، تبعاً لكون عملة التسوية الرئيسية هي الدولار الأمريكي، وأسواق السلع الدولية تتسم بدرجة عالية من المضاربة. لكن في الأعوام الأخيرة بدأت الصين بإنشاء أسواقها السلعية الخاصة للحصول على قدرة تسعير أكبر. أحد الجهود المبذولة في هذا السياق هو إنشاء

رغم التوترات السياسية الثابتة. تراقف التحول السريع الصيني للتصنيع مع تراجع التصنيع في الولايات المتحدة والسيطرة العميقة للتمويل، وكملة. كانت الآلية الرئيسية التي تربط الصين بالولايات المتحدة هي دورة الدولار الكبرى بين البلدين. كان الدولار الأمريكي يدخل إلى الصين من خلال العجز التجاري، ويعود إلى الولايات المتحدة من خلال تخزين الصين لسندات الخزينة الأمريكية. إنّ دورة الدولار الكبرى هذه هي ترتيب مؤسستاتي دولي. كان نظام التجارة الدولية التالي للحرب مهيمناً عليه من قبل الولايات المتحدة، والسماح للصين بالدخول إليه فقط لتكون جزءاً من تسريع قطار التجارة العالمية بقيادة الولايات المتحدة.

لكنّ هذا القطار لم يكن ركوبه بلا ثمن. لقد كانت التكاليف على الصين- سواء البيئية ومساهمة قوى العمل- جوهرية، ناهيك عن الأرباح الفلكية التي جنتها الشركات متعددة الجنسيات، وتحسن البيئة الطبيعية في الولايات المتحدة نتيجة التراجع عن التصنيع. ضمن هذا السياق، دورة الدولار هي أحد أشكال ترتيب الزعامة. الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في الكوكب القادرة على الإتجار بما تريده مع الدول الأخرى، عبر قيامها ببساطة بإنشاء أرقام من العدم في الحساب الختامي. ولهذا فليس من المستغرب أنّ الصين كانت تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة سواء من الناحية المؤسساتية أو الاقتصادية، وأنّها بإطلاقها ما يخفف من هذا الاعتماد أشعرت الولايات المتحدة بالتهديد.

إنّ إدارتي أوباما وترامب ثبتا على محاولة إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي ومنع الصين من إحراز تقدم في استقلالها الاقتصادي، من خلال التطوير التكنولوجي والضبط الدقيق لهيكل التجارة الدولية. وبهذا تضع الولايات المتحدة الصين أمام خيارين: خضوع أكبر، أو استبعاد من النظام التجاري

رسالة من إنجلس عن الاشتراكية والمثقفين



كتب إنجلس هذه الرسالة جواباً على رسالة أوتو فون بونينغ المؤرخة في 16 أغسطس 1890، وكان هذا الأخير يخطط لإلقاء محاضرة عن الاشتراكية، فطلب برسالته رأي إنجلس حول مدى ملاءمة وإمكانية الاشتراكية بالنظر إلى الفروق القائمة في مستوى التعليم والوعي السياسي، وما إلى ذلك، لدى مختلف الطبقات الاجتماعية. والسؤال الثاني الذي وجهه لإنجلس يتعلق بأسرة جيني زوجة ماركس.

■ فريدريك إنجلس
تعرّيب: د. أسامة دليقان

تمهيد للفكرة الرئيسية للرسالة

احتوت بعض رسائل إنجلس على تقييمه للمنظمات الاشتراكية المختلفة في عصره، مثل: جمعية الفابيين، التي مثلت المثقفين الديمقراطيين وجزءاً من العمال. ورفض إنجلس وماركس أطروحة الفابيين، مثلاً: حول أن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يمكن أن يتم فقط من خلال الإقتصار على تعليم الطبقة العاملة، أي دون تنظيمها سياسياً، وانتقد جمعية فابيان لأنها «تبشر وتمارس جعل العمال ينتمون إلى الليبراليين». كانت أسباب انتقادات كهذه، جزئياً، رسالة من جورج برنارد شو إلى بيبل بتاريخ 29 أيار 1892، والتي أرسلها الأخير إلى إنجلس عن تحديد تكتيكات ما قبل الانتخابات للفابيين، وعبر برنارد شو عن هذا الرأي - الذي انتقده ماركس وإنجلس، لأنه يغفل أهمية التنظيم والاستقلال السياسي للطبقة العاملة - إذ إن الأديب جورج برنارد شو طرح الفكرة كما يلي: «فرصتنا الوحيدة، حيث العمال غير منظمين بشكل كامل، هي إجبار الليبراليين على قبول رجالنا كمرشحين عن أحزابهم هم [أي: عن أحزاب الليبراليين]».

نص رسالة إنجلس إلى فون بونينغ 1890

من إنجلس إلى أوتو فون بونينغ «في بريسلو»
فولكستون بالقرب من دوفر، 21 آب 1890
أوتو فون بونينغ المحترم،
سيدي العزيز،
يمكنني فقط الرد على استفساراتك باختصار وبشكل عام، وإلا توجب علي أن أكتب أطروحة عن الاستفسار الأول.

أولاً: بالنسبة لما يسمى بـ«المجتمع الاشتراكي»، في نظري، لا ينظر إليه على أنه شيء يظل متبلوراً طوال الوقت، ولكنه بالأحرى في عملية تغيير وتحول مستمر مثل جميع الظروف الاجتماعية الأخرى. إن الاختلاف الجوهري بين ذلك المجتمع والظروف اليوم يكمن بالطبع في تنظيم الإنتاج على أساس الملكية المشتركة لجميع وسائل الإنتاج، من جانب الأمة في البداية. أنا لا أجد صعوبة إطلاقاً في القيام بهذه الثورة على مدى فترة،

أي تدريجياً. وحقيقة أن عمالنا على مستوى هذا الأمر، تجدها من خلال جمعياتهم الإنتاجية والتوزيعية العديدة التي، أينما وجدت دون أن تتعرض للتدمير بشكل متعمد من الشرطة، فإن إدارتها لا تتم بشكل أسوأ، بل بنزاهة أكثر بكثير من الشركات المساهمة للطبقات الوسطى. لا أفهم كيف يمكنك الحديث عن تربية غير كافية بين الجماهير في ألمانيا، بعد أن قدم عمالنا دليلاً ساطعاً على النضج السياسي في نضالهم المظفر ضد «قانون مناهضة الاشتراكية». يبدو لي الافتراض الباطني المتعجرف لمن يسمون بالرجال المثقفين عقبة أكبر بكثير. من المسلم به أننا ما زلنا نفتقر إلى الفنيين والمهندسين الزراعيين والكيميائيين والمهندسين المعماريين، وما إلى ذلك. ولكن بأسوأ الأحوال، يمكننا شراؤهم، تماماً كما يفعل الرأسماليون، وإذا وجد مثال نافر لخاص أو اثنين - وأمثال هؤلاء سيكونون موجودين بالتأكيد في هذه الشركة - سيجدون أنه من مصلحتهم الكف عن سرقتنا. لكن بصرف النظر عن المتخصصين مثل هؤلاء، الذين أحسب بينهم أيضاً معلمي المدارس، سنعمل بشكل جيد للغاية دون بقية «المتعلمين» على سبيل المثال، فإن التدفق الكبير الحالي للادباء والطلاب إلى الحزب سوف تشوبه جميع أنواع الأذى ما لم يتم إبقاء عليه القوم هؤلاء ضمن الحدود. ومع الإدارة الفنية المناسبة، لن تكون هناك صعوبة في استئجار عقارات

أصر ماركس وإنجلس على أهمية التنظيم والاستقلال السياسي للطبقة العاملة كشرط لا بد منه من أجل النضال لبناء الاشتراكية

اليونكر [النبلأ البروسيين - المعرب] الكبيرة شرق نهر الألب للعمال الحاليين و/أو خدم المزارع للزراعة الجماعية. وإن كانت ثمة تجاوزات، فسيكون ذلك خطأ اليونكر أنفسهم، لأنهم هم السبب، بغض النظر عن جميع التشريعات التعليمية القائمة، في تعرض الناس لمعاملة وحشية. وتتمثل أكبر عقبة بصغار المزارعين والمثقفين الأذكياء والمثقفين الذين تتناسب معرفتهم الفائقة بموضوع ما بشكل عكسي مع فهمهم لذلك الموضوع. إذا افترضنا، إذن، أن لدينا عدداً مناسباً من المؤيدين من بين الجماهير، فإن تحويل الصناعة واسعة النطاق والمزارع الممتدة في العقارات الكبيرة، إلى ملكية المجتمع، يمكن أن تتم بسرعة كبيرة، بمجرد أن نكتسب التفوق السياسي. والباقي يأتي تبعاً بعد ذلك بحين قريب، بوتيرة أسرع أو أبطأ. وعندما تكون مصادر الإنتاج الكبيرة لنا، فإننا ستكون أسياد الموقف. أنت تتحدث عن عدم وجود رأي موحد، إنه موجود - ولكن يجب أن تتم إقامته بين المثقفين الذين ينتمون إلى الأوساط الأرستقراطية والبرجوازية، والذين ليس لديهم أية فكرة عن المقدار الذي لا يزال عليهم أن يتعلموه من الإنسان العامل. ثانياً: كانت السيدة ماركس [زوجة كارل ماركس - المعرب] ابنة ريغرونغ - سرات فون ويستفالن، من تريير، والأخت الصغرى لفون ويستفالن الذي كان وزير الرجعية في

حكومة ماننوفل. المخلص لك، ف. إنجلس
نُشرت الرسالة لأول مرة بالأصل الألماني في «مساهمات في تاريخ الحركة العمالية الألمانية»، العدد الثاني، برلين 1964.
طُبعت حسب الأصل، ونُشرت بترجمتها الإنكليزية لأول مرة في المجلد 49 من الأعمال الكاملة لماركس وإنجلس بالإنكليزية، ص 18-20.
ملاحظة عن قانون مناهضة الاشتراكية بدأته حكومة بسمارك وأقره الرايخستاغ في 21 أكتوبر 1878، كان موجهاً ضد الحركة الاشتراكية والطبقة العاملة. وبسببه تم دفع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني عملياً إلى العمل السري. تم حظر جميع المنظمات الحزبية وتنظيمات الطبقة العاملة الجماهيرية وصحافتها، وتعرض الأدب الاشتراكي للمصادرة، وجعل القانون الاشتراكيين الديمقراطيين هدفاً للانتقام. ومع ذلك، وبمساعدة نشطة من ماركس وإنجلس، نجح الحزب الاشتراكي الديمقراطي في التغلب على الميول الانتهازية «إدوارد برنشتاين وأخرون» و «لييسار المتطرف» «ج. موس وأخرون» داخل صفوفه وكان قادراً، من خلال الجمع بين الأنشطة السرية والاستخدام الفعال للوسائل القانونية، على استخدام فترة عمل القانون لتعزيز وتوسيع نفوذه بين الجماهير. تم إلغاء قانون مناهضة الاشتراكية في 1 أكتوبر 1890.

الصفائح الأمريكية الساخن في فيلم وثائقي



يقول العديد من الباحثين الأمريكيين: إن عدد البنادق المربية في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق عدد السكان بكثير، ونشرت وسائل الإعلام اعتماداً على بيانات رسمية عالمية أن الأمريكيين يملكون 47% من مجموع الأسلحة الفردية في العالم، بمعدل 120 قطعة سلاح لكل 100 فرد، أي حوالي 400 مليون قطعة سلاح فردي!

قاسيون

وتتحدث التقارير عن وجود أكثر من 370 مجموعة مسلحة، حجم تسليح بعضها يفوق ما لدى الشرطة، وبعضها الآخر لا يستطيع مكتب التحقيقات الفيدرالي التصدي لهم، بسبب وجود قوات جوية وبرية ثقيلة بحوزتهم. بعض تلك الجماعات ذات طابع يميني فاشي، وبعضها الآخر ذات طابع فوضوي تريد إسقاط الرأسمالية عبر معارك متاريس الشوارع، والبعض الثالث حمل السلاح ليحمي نفسه من الشرطة، إضافة إلى وجود مجموعات الجريمة المنظمة، وهناك مجموعات تدعي الاشتراكية!

جاء في المشاهد الأولى للفيلم الوثائقي «حياة السود مهمة... النضال» خلال لقاءات مع مسلحين من المجموعات السوداء: أمريكا لم تكن قط عظيمة، إنها تعتمد على القتل والعنف، لم يتغير شيء، الناس هنا يقتلون يومياً

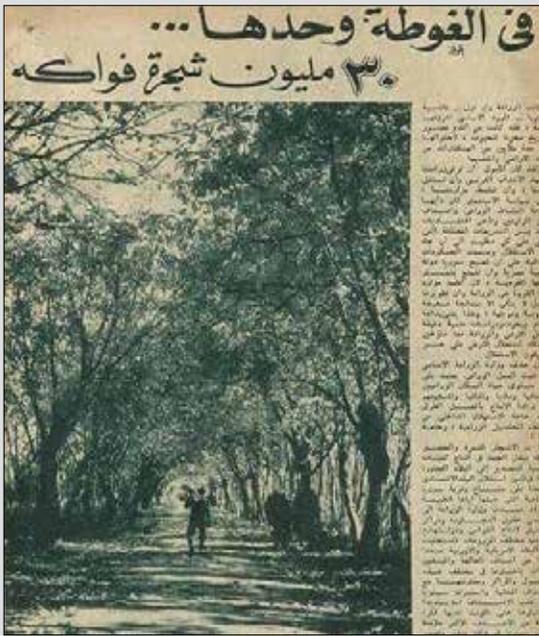
جننا، ولهذا تسلحنا كي لا يحدث ذلك مرة أخرى، قد تبدأ قريباً ثورة حقيقية، سيكون هناك الكثير من إطلاق النار والكثير من الجثث، وبالنسبة لبعض الناس الموت بالرصاص موجود منذ مدة طويلة، وإذا قاتلنا بشكل حقيقي، فإن الأوضاع سوف تتغير. وهذه صورة من صور الصفائح الساخن الأمريكي الذي تتوقع وسائل الإعلام انفجاره قريباً.

من أدنى المعدلات في البلاد، تعسف الشرطة مستمر، والمخدرات متفشية، وهذا لمصلحة سلطة الرأسماليين. وبينما نموت هنا من الجوع، يعتقدون أننا حيوانات متوحشة لا نريد العيش بشكل أفضل، نحن نريد العيش بشكل أفضل، ولكن لا توجد فرص للعيش بشكل أفضل. يقول أحد المسلحين في الفيلم عن مقتل شاب على يد الشرطة: نريد العدالة لهذا

بالرصاص بمن فيهم الأطفال، لذلك لن يجلس الناس مكتوفي الأيدي، نحن لن نسمح للشرطة بقتل أطفالنا في الشوارع، هذه الدولة لا تعمل لمصلحتنا. وعندما كتب الدستور وبقيّة الهراء، في الحقيقة لم يكن ذلك من أجلنا. الفقر يولد الجريمة، هذا هو الحال في كل مكان، تخلصوا من الفقر، وستختفي الجريمة، الناس هنا فقراء، والأجور

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في خمسينات القرن الماضي نشرت إحدى المجلات السورية الصورة التالية مع مقال عنوانه: «في الغوطة وحدها 30 مليون شجرة فواكه»، وأضافت المجلة في تعليق على الصورة: إن للغوطة أثراً كبيراً في اعتدال الجو حول العاصمة السورية. يا ترى وين اختفت هالبساتين؟



المتاحف والتعليم

بدأت الصين تعزيز التعاون بين المتاحف والمدارس. وأصدرت وزارة التعليم مع المصلحة الوطنية للتراث الثقافي المبدأ التوجيهي، للتأكيد على ضرورة الاستفادة من موارد المتاحف في البلاد بشكل كامل، مطالبة المتاحف بتنمية التعليم عبر الإنترنت من أجل تعزيز دمج موارد المتاحف في نظام التعليم. وبحسب بيانات رسمية، في عام 2019، ازداد عدد المتاحف في البلاد بواقع 181 متحفاً على أساس سنوي لـ 5535 متحفاً، وأقامت هذه المتاحف حوالي 28600 معرض و334600 فعالية تعليمية مع زيادة عدد زوار المتاحف في عموم البلاد لأكثر من 100 مليون زائر على أساس سنوي.



تخريب آثار فرعونية

أصدرت وزارة السياحة والآثار المصرية بياناً، حول ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام بشأن تعرض قطع أثرية بينها آثار مصرية للتخريب في جزيرة المتاحف في العاصمة الألمانية برلين. كما بدأت مصر تفقد حالة القطع الأثرية المصرية المعروضة، والتي هي من مقتنيات هذه المتاحف وليست جزءاً من معرض مصري، حيث لا توجد أية معارض آثار مصرية في ألمانيا. وأوضحت أعمال الفحص والتحقيقات قيام شخص مجهول بسكب كمية من زيت الزيتون على 69 قطعة أثرية معروضة في المتاحف في برلين من بينها 16 قطعة مصرية، ليس من بينها رأس الملكة نفرتيتي أو أية قطعة آثار تخص الملكة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقدة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 18/10/2020» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

غنى متخفٌ وفقير يسقط من السماء



التصفت صورة الغني في أذهان السوريين بشخصية «مالك بيك الجورابار» في مسلسل الفصول الأربعة، فخيال شريحة كبير منا لم يصل في رسم صورة الثري أبعد من رجل أعمال أنيق يملك معملًا لصنع الجوارب، وفيلًا فخمة تضم مسبحاً.

■ نور ابوفراج

لكن الأمر جزئياً لا يتعلق بالدراما أو الخيال الضحل للسواد الأعظم من الناس، بل بالتكتم الشديد الذي يلف حياة أغنياء سورية، كما لو أن هؤلاء لا يريدون لنا تشكيل أي تصور بصري عن هياتهم وروايتهم اليومية وأنشطتهم. وبالطبع، لا يريدون أن تخطر لنا مقارنة عامة من حياتنا بساعة من حياتهم.

أثرياء غير مرئيين

يفسر البعض «تخفي أثري الأثرياء»، ونقصد بهم الـ 1% الأكثر ثراءً في البلاد، يكون معظم هؤلاء في الأساس لا يعيشون في سورية بالرغم من أنهم يعتاشون منها. في المقابل تعيش الغلة القليلة الباقية منهم في تجمعات خاصة تضم قصورهم ومنازلهم في منطقة يعفور، أو على مساحات محددة من طريق المطار سابقاً. بحيث يتم تشييد هذه التجمعات على غرار نمط سكن أثرياء أمريكا الذي يعرف بالـ «Compound»، ومن المثير للسخرية أن الوكيبيديا يعرف منطقة يعفور باعتبارها بلدة في ريف دمشق تم فيها تصوير الجزأين السادس والسابع من باب الحارة، لكنها في الحقيقة العاصمة الأساسية للحياة السرية لأغنياء سورية.

وإذا ما دخل بعض المتطفلين منا إلى الصفحات المخصصة لبيع العقارات والقصور في يعفور، سيلحظ أن معظم الإعلانات تغفل نشر صور فعلية للقصور والمباني هناك، وتكتفي بصورة مأخوذة من الإنترنت مع اعتذار عن إرسال أية صورة في رسائل خاصة، بل تستلزم من الشخص أخذ موعد والحضور بنفسه لمعاينة المباني. وفي تلك الصفحات ذاتها، قد يتوقف المرء عند إعلانات من قبيل «فرصتكم للشراء والثراء، لا تنتظر ثم تشتري، بل افع العكس اشتر أولاً ثم انتظر لترى أموالك تتدفق».

في حين يستوقف البعض ممن يزورون مصادفة يعفور بنية سوق الاستهلاك الخاصة المتوفرة في محيط تلك المنطقة؛ فهناك العديد من المحلات الضخمة المخصصة لتجهيزات المسابح والفيلات والشقق، وهي محلات تباع منتجات «رفاهية الرفاهية» لمن يمتلكونها.

يضمن كل هذا التكتم ومجال الحركة الضيق والمحمي لأبناء هذه الشريحة عدم الاختلاط بما تبقى من الشعب، ويحميهم أيضاً من عيون المتصصين.

فحياة أغنياء سورية وما تبقى من فقرائها عوالم وجزر منفصلة أو خطوط متوازية لا تلتقي.

كن صامتاً مثل ثري الماني

يبدو «نهج التكتم» مكتسباً عند أغنياء سورية، فهو بصورة أو أخرى سر من أسرار الصناعة. كما تظهر سلسلة وثائقيات أعدها التلفزيون الألماني (DW) تحمل أسماء: «اليخوت السري لأثري الأثرياء»، «العملاقة: لعبة أصحاب المليارات» وأيضاً «عالم الأثرياء: صنع في ألمانيا». تظهر هذه الوثائقيات، أن أغنياء ألمانيا، وبعبكس ما قد يظن المرء، يفضلون أن ينسى العالم وجوهم، فهم لا يريدون الظهور في وسائل الإعلام، ويفضلون إغفال ذكركم في القوائم السنوية لأغنياء، وإن كان ذلك غير ممكن يكتفون بنشر الحد اليسير من المعلومات عنهم بأشد ما يمكن من الاقتضاب. تشير تلك الوثائقيات أيضاً إلى أن 45 عائلة ألمانية تملك ما يعادل ثروات عشرين مليون عائلة من الطبقة المتدنية في ألمانيا، وتؤكد بأن السرية أساس حياة هؤلاء؛ فهم ينفقون قدراً كبيراً من المال لضمان حمايتهم الشخصية. لكن المثير أن هذه الأفلام نجيبنا ربما عن سؤال يلتهم رأسنا: «ماذا يفعل الأغنياء بكل هذا المال؟» ليأتي الجواب بصورة أو أخرى: «يستثمرونه من أجل كسب المزيد من المال»، أموال تتحول إلى شركات

تكفي للفندق بحيث تم الاستغناء عن الكهرباء، إضافة إلى طائرة خاصة للتصوير، مع وجود حوالي 30 كاميرا أخرى موزعة على أرجاء الحفل.

يرى بعض المتخصصين في الشأن الاقتصادي، أن حركات التباهي هذه غالباً ما تتم من قبل أحفاد الجيل الأول الذين ضاعوا ذرعاً بتكتم آبائهم وأجدادهم ويريدون المفخرة بهواياتهم في جمع السيارات النادرة، أو شراء الأعمال الفنية القيمة. أو أنها تحصل من قبل «الأغنياء الجدد» الذين أفرزتهم الحرب السورية، هؤلاء كما يبدو لم يسمعوا النصيحة حول ضرورة التكتم، أو أنهم قرروا تجاهلها لأنهم ما زالوا غير مصدقين للمفاجآت السارة التي جلبتها الحياة لهم. وعلى اعتبار أن المرء يعيش مرة واحدة، و«الأموال قد تذهب كما أنت في طرفة عين»، لم يرد هؤلاء خسارة الفرصة باستعراض أرتال سياراتهم المرفهة أو قصورهم الجديدة.

وأسهم وحسابات بنكية تتراكم جيلاً بعد جيل. فالأغنياء الألمان كما تظهرهم الوثائقيات محافظون ومقتصدون في مظهرهم، يجلس من يظهر منهم أمام الكاميرا بثياب رياضية في مكتب أنيق وأمامه كأس من الماء.

استراق النظر لما يحصل «هناك» رغم كل هذا التكتم، بدأنا نرى في السنوات القليلة الماضية جيلاً جديداً من الأغنياء السوريين الذين أرادوا إزاحة الستار لكشف بعض جوانب حياتهم التي رضوا لنا أن نراها. أخذ ذلك شكل تسريبات إعلامية لمقاطع فيديو أو صور تنتشر وتثير الضجيج والصخب قبل أن تختفي ويتم إخفاؤها كما ظهرت.

ومن تلك نذكر عرس «ألف ليلة وليلة» في اللاذقية الذي كلف ما يقارب المليار ليرة سورية عام 2017، حيث تخصص جزء كبير من المبلغ لإنشاء ديكورات خاصة للحفل، واستقدام مولدة ضخمة

تتم حركات التباهي غالباً من قبل أحفاد الجيل الأول الذين ضاقوا ذرعاً بتكتم آبائهم ويريدون المفخرة بهواياتهم في جمع السيارات النادرة

في المحصلة، ورغم موجات الغضب التي تتبع كل مجموعة تسريبات جديدة لوثائق أو مظاهر من هذا النوع، لكن تأثيرها إيجابي، فهي تعيننا على الفهم والتذكر واستيعاب أن المقدرات والحقوق التي تنقص هنا بيننا، تتكسب هناك. تفيد هذه الوثائق في إبقاء الغضب مشتعلاً، وإدراك كم اللامعالية في توزيع الثروات. وتفيدنا أخيراً في فهم السبب الذي جعل الصراع الطبقي يسمى «صراعاً طبقياً» في المقام الأول، فالفقر كما يبدو لا يسقط من السماء.